بسم الله الرّحمن الرحيم

March 1999. Issue No. 194
العدد ١٩٤، مارس ١٩٩٩م، ذو القعدة/ذو الحجة ١٤١٩ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

الشيخ الجمري يحاكم جلاديه، والعالم يستنكر مهزلة امن الدولة

«انها محاكمة للنظام». هكذا وصف سياسيون عديدون ما جرى في الجلسة الاولى بمحكمة امن الدولة البحرينيةالسيئة الصيت عندما جيء بالقاضي الشيخ عبد الامير الجمري الى القاعة وبدات المحاكمة. لقد اخطا النظام الخليفي خطا فاحشا بتقديم الشيخ والنائب البرلماني والشاعر والاديب امام محكمة اجمعت كل منظمات الحقوقية العالمية التي اهتمت بالملف البحريني على جورها وافتقارها لادنى مقومات العدالة. فمنذ اعتقاله في ٢١ يناير ١٩٩٦ توالت الصيحات المطالبة اما بتوجيه تهمة له ومحاكمته او اطلاق سراحه. ولم يحدث شيء من ذلك، لان سلطات التعذيب الخليفية لا تقف على ارضية قانونية صلبة، وكانت تخشى ان تصاب بفضيحة عالمية. وبعد انقضاء السنوات الثلاث من السجن، وهي اقصى فترة يمكن اعتقال اي مواطن خلالها بدون تهمة او محاكمة وفق قانون امن الدولة السيء الصيت، وجد رئيس الوزراء امامه خيارين: فاما اطلاق سراحه او التلاعب بالقانون مجددا وتقديمه للمحاكمة. وخلال السنوات الثلاث الماضية التي قضاها الشيخ الجمري في السجن كان الضغط مسلطا عليه بدون هوادة. وتعرض خلال تلك الفترة لتعذيب نفسي رهيب في محاولة يائسة لاجباره على توقيع افادات مزيفة. وفشل المعذبون، وفي مقدمتهم عادل فليفل في تحقيق ذلك، ويقي الشيخ صامدا. وبلغت وسائل الارهاب الخليفية التي استعملت ضده اوجها العام الماضي عندما هددوه بالاعتداء على عرضه اذا لم يوقع على «اعترافات» من اعداد وزارة الداخلية. وفشلت محاولتهم ورفض توقيع اي اعتراف امام قاضي التحقيق.

الازمة التي يواجهها جهاز التعذيب شديدة جدا. فهو امام عملاق شامخ ورمز صلب لصلابة شعب البحرين، فقد فضل البقاء في السجن على المساومة مع القتلة والسفاحين والمعذبين على حريته مرددا: «السجن احب الي مما يدعونني اليه». ومرت الايام والاسابيع والشهور والسنوات، والشيخ الجمري يرفض المساومة على حرية الشعب. فكان مطلبه الذي لم يتنازل عنه شعرة متمثلا بعودة المجلس الوطني المنتخب وفق مواد الدستور الذي وقعه الامير شخصيا قبل اكثر من ربع قرن. كانت خطة جهاز التعذيب الحصول على «اعترافات» تصلح لان تكون اساسا لمحاكمة خاطفة تغلق ملف اعتقال الشيخ الجمري. وكانت المعارضة، بكل قطاعاتها، تعمل في الداخل والخارج لافشال خطة هندرسون- فليفل، ونجحت في افشال تلك الخطة تماما. ولكن المعذبين لم يعترفوا بالهزيمة بعد، فاصروا على تقديمه للمحاكمة برغم المناشدات الدولية من قبل اهم المنظمات الحقوقية العالمية، وفي مقدمتها العفو الدولية وهيومن رايتس ووج وغيرهما. كان الطلب الرئيسي لكل تلك المنظمات قبل انقضاء السنوات الثلاث من سجن الشيخ اما اطلاق سراحه او توجيه تهمة اليه ومحاكمته. ولكن بعد الحادي والعشرين من يناير الماضي، اصرت هذه المنظمات في رسائلها الموجهة الى امير البحرين، على اطلاق سراح الشيخ الجمري بدون قيد أو شرط وفق قانون امن الدولة. ولكن في دولة الفوضى والاستبداد الفردي وتحكم اجهزة الامن في البلاد والعباد، ليس هناك ما هو منطقي من افعال السلطة، بل ان التحدي هو الطابع الاساس لتصرفاتها. فما دام العالم يطالب باطلاق سراح الشيخ الجمري فلا بد من سجنه. فالقاعدة الاساسية التي يرتكز عليها رئيس الوزراء في تعامله مع الوضع في البلاد تقول: «انا اعذب فانا موجود».

مع بدء المحاكمة الجائرة يبدو ان الوضع في البحرين دخل مرحلة الحسم لصالح الشعب. فلن يستطيع آل خليفة اثبات اية تهمة ضد الشيخ الجمري. فقد قضى ٤٣ شهرا من عمر الانتفاضة الذي بلغ حتى يوم المحاكمة قرابة خمسين شهرا في السجن، وقضى اربعة شهور اخرى في الفترة ما بين الاعتقالين (٢٥ سبتمبر ١٩٩٥ حتى ٢١ يناير ١٩٩٦)، وكانت فترة اتسمت بالهدوء الكامل ولم تسجل فيها حوادث امنية تذكر. ومعنى ذلك ان الفترة التي قضاها الشيخ الجمري خارج السجن في اوقات الاحتجاجات الشعبية لم يتجاوز الشهور الثلاثة. وهذا يعني ان اية تهمة له بالمشاركة في التخريب او التحريض عليه، وهو المصطلح الذي تجيده وسائل الدعاية الخليفة ليس لها اساس حقيقي، وانما وضعها موظفو وزارة الداخلية. ولذلك تقدمت المنظمات الحقوقية المرموقة بطلب ارسال مراقبين دوليين لمتابعة اجراءات المحاكمة، ولكن رئيس الوزراء رفض السماح لاي شخص بحضور المحاكمة التي عقدت جلستها

○ كان قرار العائلة الخليفية الحاكمة بتقديم الشيخ الجمري الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة من اخطر التطورات التي شهدتها البلاد منذ بداية الانتفاضة المباركة قبل اكثر من اربعة اعوام. فقد استقبل خبر المحاكمة بغضب شعبي ودولي خصوصا انه جاء بعد ان انهى الشيخ الجمري واخوته السنوات الثلاث التي ينص عليها قانون امن الدولة كحد اقصى لاعتقال اي شخص يشتبه في نشاطه السياسي بدون تهمة او محاكمة. وقد اتصلت وزارة الداخلية بالمحامي عبد الشهيد خلف وطلبت منه ان يكون محاميا للشيخ الجمري، وطلبت منها اخبار عائلة الشيخ بذلك. وفي يوم الاحد ٢١ فبراير عقدت اول جلسة من جلسات المحاكمة بصورة سرية، ولم يسمح لاي من المواطنين بحضورها. كما لم يسمح للمنظمات الحقوقية الدولية بارسال مراقبين لحضور المحاكمة. وكانت تلك المنظمات قد طلبت في وقت سابق باطلاق سراح الشيخ الجمري بدون قيد او شرط وفقا لقانون امن الدولة السيء الصيت، ولكن الحكومة تجاهلت كل الطلبات في هذا المجال.

○ ما ان عرف المواطنون بخبر المحاكمة حتى بدأوا احتجاجاتهم السلمية على نطاق واسع. فقد عمت البلاد حالة من الغضب الشديد والشعور بالاهانة والظلم المجحف من قبل العائلة الخليفية الحاكمة. فانتشرت الشعارات في كل مكان وعمت الحيطان بشكل لم يسبق له مثيل، وجميعها يطالب باطلاق سراح الشيخ الجمري بدون قيد أو شرط. واشعلت الحرائق الصغيرة في اطارات السيارات اعلانا عن الاحتجاج الشديد في مناطق كثيرة مثل السنابس والديه وكرزكان وابوصيبع والدراز وبني جمرة ومقابة وكرزكان وسترة والدير وغيرها. وسمعت انفجارات اسطوانات الغاز في عدد من المناطق. كما شارك المصلون في المساجد بهتافات تطالب باطلاق سراح الشيخ واخوته. ووزعت منشورات تتحدث عن القضية وتطالب بموقف شعبي متماسك ازاء ذلك.

○ وتفاعلت المنظمات الحقوقية الدولية مع خبر المحاكمة، فكتبت الى وزارة الداخلية مكررة مطالبتها باطلاق سراح الشيخ الجمري او السماح لها بارسال مراقبين العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتس ووج، والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب، والمنظمة العربية لحقوق الانسان، واللجنة العربية لحقوق الانسان في باريس، واللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان واللجنة الدولية للمحامين والقضاة، ولجنة المحامين الدولية، ومنظمة القلم الدولية المعنية بالدفاع عن الكتاب والادباء، والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، وغيرها. ولم يحصل اي من هذه المنظمات على رد ايجابي من الحكومة الامر الذي دفعها الى التفكير في تصعيد موقفها من حكومة البحرين بسبب هذا الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان خصوصا بعد ان اجمعت المنظمات الحقوقية الدولية على اعتبار محكمة امن الدولة قاصرة عن تقديم محاكمة عادلة بسبب عدم استيفائها المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

○ وعلم ان سفارتي بريطانيا والولايات المتحدة في المنامة اهتمتا بالمحاكمة وطلبتا السماح لهما بارسال مراقبين للمحاكمة، ولكنهما لم يحصلا على رد ايجابي حتى الآن. وهناك ضغوط في بريطانيا وامريكا على الحكومتين للتدخل لدى السلطات البحرينية لوقف المحاكمة واطلاق سراح الشيخ الجمري باعتبار تلك المحاكمة ذات طابع سياسي محض خصوصا بعد ان انهى الشيخ الجمري ثلاث سنوات متواصلة في السجن بدون تهمة او محاكمة. واهتمت وسائل الاعلام العالمي بمحاكمة الشيخ الجمري، فنشرت وكالتا رويترز والفرنسية اخبارا متواصلة عن المحاكمة تناقلتها الصحف الدولية حتى في منطقة الخليج. كما اهتمت هيئة الاذاعة البريطانية بالقضية واجرت مقابلات مع اشخاص مهتمين بالقضية مثل اللورد ايفبوري وغيره. وفي مطلع الشهر الماضي نشرت جريدة «صنداي هيرالد» الاسكوتلاندية الاسبوعية في عددها الاول مقالاً مهما حول البحرين (انظر الصفحة ٣) تطرق الى علاقة وزارة الخارجية البريطانية بتوظيف ايان هندرسون على رأس القسم الخاص بالبحرين في العام ١٩٦٦. وتحدثت مع مسؤولين كانوا يعملون بالمعتمدية السياسية البريطانية في المنامة في ذلك الوقت. واكد هؤلاء ان توظيف ذلك المعذب جاء عبر وزارة الخارجية. ونشرت الجريدة صورة لاحد ضباط التعذيب

محاكمة الشيخ الجمري:
النظام يفشل في تركيع الجمري والشعب لن يتوانى في الدفاع عن رموزه

لعله من الصحيح القول أن قرار محاكمة الشيخ عبد الأمير منصور الجمري، لم يكن أبدا بالقرار السهل على الحكومة اتخاذه. فلقد ظل الشيخ في قبضة الحكومة محبوسا في زنزانة طيلة السنوات الثلاث الماضية مغيبا عن شعبه. وكان بإمكانها أن تفعل به ما تشاء إلا أنها ظلت متحيرة ومترددة في أمره، خائفة من عواقب إطلاق سراحه أو محاكمته، فالنتائج والأخطار في نظرها، في كلا الاحتمالين كانت غير واضحة. أن الصعوبة في محاكمة الشيخ لم تكن لأسباب مادية، فالرجل لا يملك جيشا مدججا بالسلاح ولا فرقا انتحارية، وإنما هو شيخ مسن (٦٢ سنة)، ومريض، أعزل لا يملك إلا صلابة الموقف وقوة الحجة. الصعوبة تكمن في افتقاد وغياب الأرضية القانونية التي تمكن الحكومة من توجيه التهم إليه ومحاكمته محاكمة علنية تتوفر فيها كل المستلزمات القانونية طبقا لدستور البحرين او الضوابط الدولية. الشيخ الجمري لم يرتكب جرما مشهودا، ولم يشترك في حزب محظور، بل إن كل ما يتصل به من قريب أو بعيد يثبت براءة وصحة ما قام به ودعا إليه.

أولا: خلفية الشيخ الجمري:

الشيخ الجمري، لم يدرس في إيران، وإنما درس علومه الدينية لمدة إحدى عشرة سنة (٦٣-١٩٧٣) في النجف الأشرف بالعراق، على يدي المرحومين السيد أبي القاسم الخوئي والسيد محمد باقر الصدر. والشيخ الجمري لم يؤمن بالتغيير المسلح، ولم يدع للإطاحة بالحكومة، وإنما دعا للإصلاح السياسي من داخل قبة البرلمان، ملتزما بدستور البلاد. وعلى هذا الأساس ترك دراسته في النجف الأشرف وعاد الى لبحرين ودخل المجلس الوطني في ١٩٧٣م، كمرشح عن الكتلة الدينية، وعمل في هذا المجلس مع بقية الاعضاء جنبا إلى جنب، حتى قام الأمير بعد سنتين بحل المجلس حين وقف الدينيون والوطنيون جميعا ضد قانون أمن الدولة السيء الصيت.

والشيخ الجمري أيضا، لم يتفق مع الإسلاميين الآخرين القائلين بالقطيعة مع النظام الظالم، وإنما آمن بالإصلاح حتى من داخل النظام، ولذلك وبعد أن حل الأمير المجلس الوطني في سنة ١٩٧٥، عمل قاضيا في المحكمة الجعفرية لمدة ١١ سنة (٧٧-١٩٨٨)، متحملا كل الأذى والتشويه من الحملات التي كان يشنها ضده البعض. وفي سنة ١٩٨٨، ونتيجة لنشاطاته الإصلاحية عبر إلقاء الخطب والمحاضرات في المساجد والحسينيات، قررت الحكومة معاقبته وذلك بفصله عن القضاء وسجن ابنه لمدة ١٠ سنوات، وزوج ابنته لمدة ٧ سنوات، في محاكمة صورية سريعة، لفق لهما جهاز المخابرات تهما واهية يصعب على المجنون قبل العاقل تصديقها. ورغم كل الألم والحزن الذي كان يعتصر قلبه من تلك الأحكام الجائرة ظل الشيخ الجمري ملتزما بخطه وفيا لشعبه صابرا محتسبا ذلك عند الله.

ثانيا: الأحداث الأخيرة ودوره فيها:

بعد حرب الخليج الثانية، بدأ الناس في البحرين يتطلعون ويطمحون لدور أكبر في الحياة العامة، خصوصا بعد عودة الحياة النيابية لمجلس الأمة في الكويت. كان للشيخ الجمري، دور قيادي بارز في ذلك، فقد كان هو الصوت الصادق المعبر عن آمالهم وآلامهم. فلم يسكت حين سكت الآخرون ولم يتنازل حين تنازل الآخرون. والمتتبع لحياة هذا الشيخ في هذه الفترة لا يمكن إلا أن يسجل أن الشيخ، رغم كل العقبات والضغوط ظل ملتزما بمبادئه السلمية، سواء في الأهداف أو الوسائل. فلم يسجل في أي تحرك من تحركاته دعوة للعنف، ولم يسجل في أي خطبة من خطبه دعوة للإطاحة بالحكم حتى في اللحظات التي قتلت فيها الحكومة بالرصاص الحي المواطنين، وزجت بالسجون الالاف من الأبرياء. ويمكن أن نلاحظ كل ذلك بوضوح من خلال ملاحقة تسلسل الأحداث الآتية:

(١) العريضة الأولى ١٩٩٢: فأول حلقة من تسلسل الأحداث، بدأت في نوفمبر ١٩٩٢، حين تقدم الشيخ الجمري بعريضة إلى الأمير مع خمسة من الرموز الدينية والوطنية، وهم الشيخ الدكتور عبد اللطيف المحمود (مدرس بالجامعة سني)، حميد صنقور (محامي وطني شيعي، توفي لاحقا)، محمد جابر الصباح (وطني سني وبرلماني سابق)، عبد الوهاب حسين (مدرس شيعي)، الشيخ عيسى الجودر (رجل دين سني). كانت العريضة تدعو الأمير بلهجة معتدلة لتفعيل الدستور المعلق وعودة المجلس الوطني المنحل. وقد وقع على العريضة المئات من المهندسين والأطباء والمحامين والكوادر المثقفة. إلا أن الأمير رفض العريضة وأعلن في ١٦ ديسمبر ١٩٩٢، تشكيل مجلس الشورى المعين من دون أدنى صلاحية.

(٢) حادثة مسجد مؤمن: كان مقررا أن يقوم الشيخ الجمري بإلقاء كلمة في مناسبة دينية في ١٩٩٣/٣/١٨، إلا أن قوات الأمن اوقفت الشيخ قبل مغادرته منزله بدقائق واقتحمت المسجد المذكور مستخدمة الغازات المسيلة للدموع. وحين علمت بتجمهر الناس عند بيت الشيخ أبتعدت عن ايذائه. لكنه عاد واعتصم عند بوابة مبنى وزارة الداخلية مع رفاقه حين علم أن مجموعة من الشباب ما زالوا معتقلين ورفض أن يفك اعتصامه حتى أطلق سراح المعتقلين. ورغم أن هذا الهجوم غير المبرر على المسجد كان عملا استفزازيا إلا أن الشيخ رفض أن ينجر لذلك وأصر على ممارسة حقه في التعبير بأسلوب سلمي.

(٣) العريضة الشعبية (أكتوبر ١٩٩٤): اعتبر الشيخ الجمري مع عدد من الرموز الدينية والوطنية أن تشكيل مجلس الشورى المعين هو أمر يخص الأمير. فكتبوا عريضة جاء فيها: لقد كانت خطوة تاريخية ناجحة حين صادقتم على الدستور في ٧٣./١٢/٦ لقد أكدت هذه الخطوة على قناعتكم بأهمية المشاركة الشعبية على أساس الشورى والعدل. ومنذ حل المجلس الوطني في ٧٥/٨/٢٦، عانى وطننا الكثير من الويلات.. هذه المشاكل يا سمو الأمير دفعتنا كموطنين للمطالبة بالعودة للمجلس الوطني وإشراك المرأة في العملية الديمقراطية». وقد وقع على هذه العريضة ما يقارب ٢٥ ألف مواطن ومواطنة إلا أنه وقبل تسليمها للأمير قام جهاز الأمن باعتقال الناشطين السياسيين الذين كان لهم دور كبير في عملية جميع التوقيع. خرجت المسيرات السلمية تطالب بالفراج عن الشيخ علي سلمان والناشطين الذين اعتقلتهم قوات الأمن. إلا أن هذه القوات ردت باستخدام الذخيرة الحية فسقط أول شهيدين في ١٩٩٤/١٢/١٦، ثم توالى سقوط الشهداء الواحد تلو الآخر. وفي هذه اللحظات الحرجة، أرسلت الحكومة رسولها إلى الشيخ الجمري، تطلب منه السكوت والتراجع، في مقابل إطلاق سراح ابنه محمد جميل، وإرجاع ابنه د. منصور، إلا أن الشيخ رد قائلا "إن كل السجناء والمهجرين جميعهم أبنائي". ورفض المساومة على مبادئه ومواقفه في خدمة شعبه ووطنه وأصر على ضرورة تحقيق الأهداف التي من أجلها أريقت دماء الشهداء.

(٤) أبريل الأسود: في ١ أبريل ١٩٩٥، في الساحة الثالثة صباحا، طوقت المنطقة التي يسكنها الشيخ (بني جمرة)، بآلاف الكومندوز المدججين بالسلاح في هجوم بربري أفزعت فيها البيوت المجاورة وهجر أهلها واقتحم منزل الشيخ وسقط على إثرها شهيدان (محمد جعفر يوسف ،٣٠) و(محمد علي عبد الرزاق، ٥٠)، مع خمسين جريحا بعضهم حالته كانت خطرة. ووضع الشيخ الجمري وعائلته تحت الإقامة الجبرية، لا يسمح لأحد بالدخول ولا الخروج

لمدة أسبوعين وأخذ الشيخ بعدها في ١٥ أبريل، إلى المعتقل.

(٥) المبادرة والتهدئة: رغم الدماء الطاهرة التي أريقت بلا ذنب، ورغم المئات من الشباب الأبرياء الذين زج بهم في السجون، ورغم آلاف البيوت المحترمة التي استباحتها قوات الشغب، رغم كل ذلك تقدم الشيخ الجمري ورفقاؤه (عبد الوهاب حسين، حسن المشيمع، حسن سلطان، خليل سلطان) من داخل السجن بمبادرة (أنظر تقرير رويتر، ١٩٩٥/٩/٥) إلى الحكومة ممثلة بوزير الداخلية ورئيس جهاز المخابرات إيان هندرسون تتكون من شقين:

١ - الشق الأمني حيث يقوم الشيخ ورفقاؤه بدعوة الشارع الملتهب للهدوء على أن تقوم الحكومة بإطلاق سراح المعتقلين على دفعات.

٢ - الشق السياسي والذي كان من المفترض أن يبدأ بعد عودة الهدوء حيث يتم مناقشة المطالب السياسية وعلى رأسها البرلمان.

وقد رفض الشارع في البداية أي دعوة للهدوء ووجه موجة من التساؤلات والانتقادات للمبادرة كان أهمها أن المبادرة لم تكن مجدولة بجدول زمني محدد، ولم تكن موقعة رسميا من الحكومة، وإن حضر اليوم الأخير منها في مكتب وزير الداخلية شهود تمثل في عبد النبي الشعلة (وزير العمل) الشيخ سليمان المدني (رئيس محكمة الاستئناف الشرعية العليا)، والسيد أحمد منصور العالي (رئيس الأوقاف الجعفرية).

وفي الحقيقة فإن الشيخ لم يكن غافلا عن تلك الثغرات حين وافق على الدخول في المبادرة، وإنما كان هدفه أن يحقن دماء الأمة ويحقق لها أهدافها بأقل الخسائر، وأن يحفظ في نفس الوقت للدولة هيبتها التي لا يريد لها أن تسقط في تلك المرحلة الحرج ، كما صرح بذلك في ١٩٩٥/١١/١٠، في مسجد الصادق بالدراز، قائلا: "كان الوطن يعيش أزمة عاصفة، دمرت كل طاقاته، الدماء تسيل، وآلاف من الشباب يزج بهم في السجون، بما فيهم الأطفال والشيوخ. وكان علينا أن نفكر في الحل. ووجدنا أنفسنا بين أمرين لا بد من الجمع بينهما، بين هيبة الدولة التي يجب الحفاظ عليها، وبين مطالب الشعب التي لا بد من تحقيقها".

وعلى أساس هذه القناعة مضى الشيخ وأخوته يحثون الناس ليل نهار على الهدوء من أجل مصلحة الجميع والتزاما بالمبادرة المطروحة.

والحق يقال، أن الحكومة في البداية التزمت بالمبادرة وأطلقت أعدادا جيدة على دفاعات، كما تم الاتفاق عليه. وبدأ يعود الهدوء إلى مناطق التوتر، إلا أن ذلك لم يستمر حيث شعر ضباط جهاز المخابرات، أن ذلك يتعارض مع اغراضهم فأوقفوا عملية الإفراج وأمروا قواتهم باستفزاز المواطنين واعتقالهم وعطلوا عملية التفاوض مع أصحاب المبادرة وسدوا بذلك كل أبواب الحوار.

(٦) الاعتصام والإضراب عن الطعام (١٠/٢٣ - ١٩٩٥/١١/١): حين قام جهاز المخابرات بإغلاق كل أبواب الحوار محاولة للالتفاف على المبادرة وعادوا لسياسة القبضة الحديدية، وبدأ مسلسل الاعتقالات، فاشتعل الشارع من جديد، ووجد الشيخ الجمري نفسه بين خيارين، فإما إعلان المقاومة والثأر لدماء الشهداء وأما الإصرار على فتح باب الحوار وإحياء المبادرة. وليس غريبا على الشيخ الجمري، إذا وضع بين العنف والسلم أن يختار الثاني، ولذلك اعتصم بمنزله وأعلن الإضراب عن الطعام احتجاجا على إغلاق باب الحوار، ودعا الشعب فوق كل ذلك للحفاظ على الهدوء. واستجاب الشعب لدعوته وتضامن معه في خطوته. وخطابه الذي ألقاه في ١٩٩٥/١١/٧، حدد فيه معالم خطه قائلا: "أولا: أن هذا التوجه محلي داخلي جاء نتيجة للمشاكل السياسية المتراكمة وليس له أي علاقة أو ارتباط بالخارج. وثانيا: هذا التوجه شعبي ومفتوح للجميع، فهو ليس حزبا فئويا، وجميع الناشطين العاملين لمصلحة الوطن شيعة أو سنة، وطنيين أو إسلاميين مدعوون للمشاركة فيه. وثالثا: هذا التوجه سلمي يرفض العنف ويسعى لتحقيق الأهداف عن طريق الحوار الجاد، رابعا: أن أهداف هذا التوجه معتدلة، فهذا التحرك لا يسعى لقلب نظام الحكم وزعزعته، إنما يهدف لتفعيل الدستور وعودة البرلمان، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المبعدين. لقد قلنا وما زلنا نقول نحن مستعدون للحوار ونطالب به فإلى متى يظل باب الحوار مغلقا؟". إلا أن جهاز المخابرات لم يثمن كل تلك الخطوات للشيخ الجمري، بل قام في ١٩٩٦/١/٢١، فجرا، بمحاصرة منزل الشيخ ووضعه تحت الإقامة الجبرية لمدة أسبوع، ومن ثم اعتقاله ليبدأ رحلته الثانية في السجن.

(٧) السجن: أدخل الشيخ الجمري السجن مرة أخرى، إلا أن نضاله السياسي لم يتوقف، فمنذ اليوم الأول من اعتقاله شعرت الحكومة أن قرار اعتقاله كان خاطئا وغير قانوني، وانه لا بد من البحث عن حل يحفظ لها ماء وجهها إذا أطلقت سراحه، ويضمن لها في نفس الوقت عدم عودته للإزعاج مرة أخرى بالمطالبة بالإصلاح السياسي. ولذلك انصبت جهودها طيلة السنوات الثلاث الماضية، بين الضغط عليه ليتراجع والمساومة مع للإفراج عنه. ولم يكن غريبا أبدا، على المهتمين بقضية البحرين أن يسمعوا عن بعض المناورات والمبادرات هنا وهناك، في الداخل أو الخارج، بعضها علني تم بدعوات حكومية والبعض الآخر سري، حركتها أصابع خفية. وهذا يؤكد بوضوح أن الحكومة حين تعبت من نداءات الشيخ العلنية الهادئة، وصعب عليها إدانته قضائيا، لأن كل تحركاته ونشاطاته سلمية، ولم تستطع التحكم به وهو حر طليق في الخارج، قررت أن تعزله عن العالم الخارجي وتسجنه في زنزانة معتقدة أن ذلك يوفر لها الظروف المناسبة للضغط عليه تارة والمساومة معه تارة أخرى. إلا أن الحكومة في النهاية وجدت نفسها كما بدأت محاصرة.

(٨) المحاكمة (١٩٩٩/٢/٢١): حين بدا واضحا الآن، أنها اختارت قرار محاكمته، فهذا يعني بصورة أنها فشلت في تطويعه للأمور التي يريدونه أن يقوم بها إذا تم إطلاق سراحه. الشيخ الجمري، تعرض اثناء الاعتقال للتهديد باغتصاب زوجته المحترمة أمامه اذا لم يوقع على الاوراق التي يريدون اجباره عليها. ومع ذلك فقد رفض التوقيع على أي من هذه الاوراق أمام قاضي التحقيق.

ان البدء في محاكمة الشيخ الجمري يعني ان البحرين دخلت مرحلة جديدة في تاريخ المعارضة، وهي مرحلة لايمكن التنبؤ بنتائجها حاليا، غير ان المؤكد هو ان شعب البحرين لن يتوانى عن الاقدام للدفاع عن رمزهم الذي ضحى من اجلهم ولن يتنازل الشعب عن مطالبه العادلة مهما عمل النظام، وارادة الشعب ستدحر الطغيان.

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٩

١ فبراير

● أصدر اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان يوم امس تصريحا حول استمرار اعتقال الشيخ الجمري قال فيه ما يلي: «لقد كتبت رسالة هذا اليوم الى سكرتير مجموعة العمل التابعة للامم المتحدة حول الاعتقال التعسفي بمركز حقوق الانسان في جنيف مطالبا بتوجيه دعوة السلطات البحرينية لاطلاق سراح الشيخ عبد الامير الجمري، ورفع تقرير الى مفوضية حقوق الانسان حول جوابها في شهر ابريل. فقد بقي الشيخ عبد الامير الجمري في الاعتقال التعسفي من قبل السلطات البحرينية بدون تهمة او محاكمة لمدة تزيد على ثلاث سنوات، وهي اقصى ما تنص عليه القوانين المفروضة منذ حل الدستور في ١٩٧٥. وعلى الرغم من انه لم يكن هناك اي شرح رسمي لاعتقال الشيخ عبد الامير الجمري والآخرين ممن قضوا اكثر من ثلاث سنوات وراء القضبان فان السبب الواضح هو انهم نظموا عريضة موجهة الى الامير تطالبه باعادة العمل بالدستور والبرلمان الذي كان الشيخ الجمري عضوا فيه».

● وأصدر البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان ومقره في القاهرة بيانا عاجلا بعنوان: البحرين: أطلقوا سرح الشيخ الجمري واخوته» جاء فيه بعد مقدمة طويلة ما يلي: «يتوجه البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان للسلطات البحرينية بطلب الافراج الفوري عن المعتقلين وخاصة الشيخ الجمري الذي كان عضوا في البرلمان البحريني الذي تم حله بقرار من امير البحرين عام ١٩٧٥. ويعتقد البرنامج ان اعتقال الشيخ الجمري جاء كنتيجة لمطالبته بعودة البرلمان والحياة الديمقراطية وكذلك رفع الحصار عن نشطاء حقوق الانسان والمعارضين طالما كانوا يعبرون عن آرائهم بالطرق السلمية والمشروعة والسماح بعودة منظمات حقوق الانسان من المنفى والسماح للقوى السياسية وقوى المجتمع المدني بالعمل في جو من الحرية والامن، ويناشد البرنامج كافة المنظمات العالمية والدولية مطالبة السلطات البحرينية الافراج الفوري عن المعتقلين». وطالب البرناج بالكتابة الى كل من الامير ووزير الداخلية.

● وفي ٢٨ يناير ١٩٩٩ بعثت منظمة International PEN الدولية المعنية بالدفاع عن الكتاب والشعراء والادباء رسالة مهمة الى امير البحرين لمطالبته باطلاق سراح الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي: «ان منظمة PEN الدولية وهي رابطة عالمية للكتاب ولها تاريخ يمتد ٧٨ عاما من الدفاع عن حرية التعبير، تود التعبير عن قلقها العميق ازاء صحة الشيخ الجمري، الشاعر وعالم الدين الذي يبلغ عمره ٦٢ عاما والمعتقل حاليا في البحرين بدون تهمة او محاكمة. ان الشيخ الجمري كان عضوا في المجلس الوطني. وبعد ان تم حل هذه المؤسسة اصبح ناشطا مرموقا من أجل اعادته. واعتقل في ٢٠ يناير ١٩٩٦ مع سبعة آخرين من الشخصيات الاسلامية الشيعية المرموقة، بسبب يبدو مرتبطا بعريضة تطالب بتغيير دستوري. ان «لجنة الكتاب السجناء» تذكر سموكم بان المادة ١ من اجراءات قانون امن الدولة المفروض منذ ١٩٧٤ تنص على ثلاث سنوات كحد اعلى للاعتقال الاداري. وتنص المادة ٥ من ذلك القانون على «ان اي شخص معتقل يجب ان يطلق سراحه على اي حال في اليوم الاخير من السنوات الثلاث المنصوص عليها في المادة الاولى». وفي ٢١ يناير ١٩٩٩ اكمل الشيخ الجمري ثلاث سنوات في السجن بدون تهمة او محاكمة ولذلك فيجب اطلاق سراحه فورا حسب القانون البحريني. وبالاضافة الى ذلك فقد حصلت «لجنة الكتاب السجناء» على تقارير مقلقة بان الشيخ الجمري معتقل في سجن انفرادي وانه تعرض لمعاملة قاسية نفسية وجسدية في محاولة لاجباره على التوقيع على وثائق معدة سلفا. وعلمنا ايضا انه في حالة صحية سيئة وانه ادخل الى المستشفى في السابق كنتيجة مباشرة للاوضاع السيئة التي يعانيها في الاحتجاز. وتعتقد «لجنة الكتاب السجناء» ان الشيخ الجمري اعتقل للسنوات الثلاث الماضية لمجرد ممارسته حقه في حرية التعبير التي تضمنها المادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ان تداعي حالته الصحية والاوضاع القاسية التي يعاني منها في السجن تجعل اطلاق سراحه الفوري وغير المشروط ضرورة ملحة، وان قانون بلدكم ينص على ذلك ايضا». ووقع الرسالة السيد موريس فارهي، رئيس لجنة الكتاب السجناء.

● وعلم من جهة اخرى ان عبد العظيم البابلي، الناطق المصري باسم آل خليفة، وصف لوكالة الانباء الفرنسية يوم الجمعة الماضية استمرار اعتقال الشيخ اواخوته بعد انتهاء فترة الاعتقال التي ينص عليها قانون امن الدولة السيء الصيت بانه «قانوني»، وادعى ان فترة الايقاف «لم ينته بعد». وقالت الوكالة التي بثت خبرها في ٢٩ يناير ان الناطق الرسمي «رفض اعطاء اي تفسير قانوني لابقاء الموقوفين الثمانية في الاعتقال الذي انتهت مدته مبدئيا في ٢٢ يناير».

٢ فبراير

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا حول استمرار اعتقال الشيخ الجمري جاء فيه ما يلي: «وفقا للمعلومات التي حصلت عليها المنظمة فان الشيخ عبد الامير الجمري البالغ من العمر ٦٢ عاما، القاضي السابق وعضو لجنة العريضة الشعبية بالاضافة الى كونه عضوا بالمجلس الوطني المنحل، ما يزال معتقلا بدون تهمة او محاكمة منذ ٢١ يناير ١٩٩٦. يضاف الى ذلك ان كلا من الشيخ حسن سلطان والشيخ علي عاشور والشيخ علي بن احمد الجدحفصي والشيخ حسين الديهي والسيد حسن مشيمع والسيد ابراهيم العلوي والسيد عبد الوهاب حسين، وجميعهم رموز مرموقة وكثيرين آخرين اعتقلوا في اثر احتجاجات ضد الحكومة ويتم احتجازهم منذ ٢١ يناير ١٩٩٦. واعتقل هؤلاء حسب قانون امن الدولة للعام ١٩٧٤. وتجيز المادة ١ منه الاعتقال الاداري بدون تهمة او محاكمة لفترة تصل الى ثلاثة اعوام. ان الاجراءات الامنية في البحرين تنتهك قوانين دولية لحقوق الانسان ملزمة، مثل تلك التي تضمنها العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، خصوصا المواد ٧ و ٩ و ١٠. ومن بين عدة الاف اعتقلوا لعلاقتهم بالاضطرابات التي بدأت في ديسمبر ١٩٩٤ لم يقدم الى المحاكمة سوى بضع مئات منهم. ولانهم يوضعون احيانا بسجون انفرادية فان ذلك يسهل ممارسة التعذيب بحقهم. ويحاكم بعضهم في محكمة امن الدولة التي تعقد جلساتها سرا ولا تحترم ابسط الضمانات الاجرائية. ويبدو ان هذه المحكمة تسمح باستعمال الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب كأدلة». وناشدت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية للمطالبة بالافراج عن المعتقلين ووقف التعذيب والتحقيق في الاعتقالات التعسفية ومعاقبة المسؤولين عن ذلك، والغاء قانون امن الدولة وكل القوانين التي لا تنسجم مع المعايير الدولية لحقوق الانسان واحترام الحقوق الاساسية للمواطنين ومنع التعذيب.

● وعلم ان المحامي عبد الله هاشم، رفع رسالة تظلم الى محكمة امن الدولة يطالب فيها باطلاق سراح الشيخ الجمري وذلك بعد انتهاء السنوات الثلاث التي ينص عليها قانون امن الدولة السيء الصيت. وأكد المحامي ان استمرار اعتقال الشيخ واخوته خرق واضح للقانون القاسي وخصوصا المادة الخامسة منه التي تدعو الى الافراج الفوري عن اي معتقل في آخر يوم من السنوات الثلاث من اعتقاله. وقال خبير قانوني انه لم ير سوى عدد محدود من الانظمة الاستبدادية التي لا تلتزم حتى بقوانينها التي تنتهك بشكل واضح ادنى مبادىء حقوق الانسان، وان حكومة آل خليفة واحدة من هذه الانظمة.

● وساد الاستياء الاوساط الشعبية والدولية في اثر اصدار محكمة امن الدولة احكاما جائرة بسجن عدد من المواطنين قبل يومين. وكانت تلك المحكمة قد اصدرت احكاما بالسجن ودفع ضرائب بحق خمسة من المواطنين هم: عبد الرؤوف الشايب، عشر سنوات ودفع ضريبة قدرها ١٠٠٠ دينار، السيد احمد المرزوق، ثلاث سنوات، توفيق المحروس، ثلاث سنوات وضريبة قدرها ٢٠٠ دينار، حميد احمد الحمران، ثلاث سنوات وضريبة ٢٠٠ دينار، الشيخ حسين الصائم، سنتان.

● وفي تطور خطير له دلالاته أعادت قوات القمع الخليفية اعتقال المواطن الحاج علي العكري بعد ثلاثة ايام من الافراج عنه. وكان قد قضى في زنزانات التعذيب اكثر من ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة. وساد الشعور بالاستياء من هذا التصرف الوحشي مع البشر. وكان هذا المواطن قد قضى سبعة اعوام متواصلة في السجن ما بين ١٩٨٤ و ١٩٩١. واعتقل ابنه، محمد، ١٧ عاما، عدة مرات في السابق وما يزال في الزنزانات منذ اعتقاله للمرة الاخيرة قبل اربعة شهور تقريبا. ويبدو ان آل خليفة قد يلجأون الى هذا الاسلوب الدنيء حيث يطلقون سراح من مضى على اعتقاله ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة ثم يعتقلونه بعد يوم او يومين لاظهار التزامهم بقانون امن الدولة السيء الصيت.

● وثمة تطور آخر وهو اطلاق سراح عدد من المحكومين بسجن جو المركزي بعد ان قضوا ثمانية شهور كاملة على صدور حكم براءة بحقهم من قبل محكمة امن الدولة السيئة الصيت. وقد قضى هؤلاء المواطنون ثلاث سنوات وثمانية شهور. ووجهت اليهم جميعا تهمة حرق محل للفيديو بمنطقة جدحفص ولكن فشلت المحكمة في ادانة اي منهم عندما قدموا للمحاكمة في العام الماضي. ورفضت سلطات السجن الافراج عنهم رغم تبرئتهم، ولم يفرج عنهم الا قبل يومين. وهؤلاء المظلومون هم: عباس يوسف العليوات (م ن منطقة المصلى)، عبد الامير احمد الكاز ، ٢٧ (جدحفص)، السيد عقيل السيد يحي القلاف ٢٣ (جدحفص)، محمد عبد الله الحداد، ٢٢ (جدحفص)، السيد حسين السيد علي السيد موسى، ٢٢ (جدحفص)، سعيد عيسى الحمار (جدحفص).

● وعلم من جهة اخرى ان خمسة طلاب طردوا ظلما يوم السبت الماضي (٣٠ يناير) من معهد البحرين للتدريب. وهؤلاء هم: ميثم بدر الشيخ، ٢٢ (مدينة عيسى)، محمد يوسف، ٢٠ (كرزكان)، خالد خميس، ٢٤ (المنامة)، هيثم، ٢٢ (سار)، وفوزي، ٢٠ (كرزكان). وجاء هذا الاجراء التعسفي ليؤكد استمرار آل خليفة في الممارسات غير الاخلاقية ضد ابناء البحرين. وكان هؤلاء قد اعتقلوا بسبب مشاركتهم في الحركة الشعبية السلمية واطلق سراحهم، وقررت الحكومة الاستمرار في معاقبتهم بحرمانهم من حقهم في التعلم. ويأتي ذلك في اطار مشروع «التنمية البشرية».

٣ فبراير

● بدأ سجناء الحوض الجاف يوم امس الاول اضرابا مفتوحا احتجاجا على سوء المعاملة التي يعانون منها في الزنزانات. ويأتي هذا الاضراب ضمن مسلسل من الاعمال الاحتجاجية السلمية التي تطالب بتعديل الاوضاع السيئة في ما يتعلق بالطعام واوقات الرياضة والزيارات العائلية واساليب المعاملة من قبل الجلادين والسجناء. ويعتبر الاضراب تحديا حقيقيا لسياسات القبضة الحديدية التي تمارس ضد ابناء البحرين في مراكز التعذيب الخليفية. وقد تم اطلاع المنظمات الحقوقية الدولية على ما يجري في العنابر من انتهاكات فظيعة لحقوق الانسان وفي مقدمتها التعذيب الوحشي للابرياء.

● ومن الانتهاكات الخطيرة لحقوق السجناء ابقاء كل من الشيخ حسين الديهي والاستاذ عمران حسين عمران في السجن الانفرادي منذ اكثر من شهر بسبب اصرارهما على عدم التوقيع على اوراق اعدها قسم التعذيب بوزارة الداخلية تدينهما. واكدت التقارير ان بقية الرموز القيادية مثل الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع يعانون من معاملة وحشية بسبب مواقفهم البطولية الرافضة للانحناء للمعذبين.

● وعلى صعيد آخر استقبل اعادة اعتقال المواطن الحاج علي العكري قبل ثلاثة ايام بموجة سخط عارمة في الاوساط الحقوقية البحرينية والدولية. وقال اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان لدى سماعه خبر اعادة الاعتقال ان هذه الجريمة تعيد الى الاذهان ممارسات النظام العنصري في جنوب افريقيا قبل سقوطه. فقد كان هناك قانون يسمح باعتقال الناشطين السياسيين تسعين يوما، ولكن قوات الامن العنصرية كانت تعتقل الناشطين وتطلق سراحهم بعد تسعين يوما من الاعتقال ثم تعتقلهم بعد ساعات من الافراج عنهم لمدة تسعين يوما اخرى. وقد تعرض منزل الحاج علي العكري لتخريب واسع قبيل اعتقاله. وتجدر الاشارة الى ان والد المواطن المذكور اعتقل لمدة تزيد على خمسين شهرا بدون تهمة او محاكمة وذلك في الفترة ما بين اغسطس ١٩٧٩ وديسمبر ١٩٨٣. وهناك الآن مواطنون معتقلون منذ اكثر من ثلاثة اعوام من بينهم المهندس عبد الحسين احمد المتغوي، بالاضافة الى الشيخ الجمري واخوته.

● وعلم من جهة اخرى ان الشاب عباس عبد الله الجزيري الذي اعتقل في ٩ يناير الماضي ما يزال مجهول الاثر ولم يعرف عن مصيره شيء حتى الآن. ولم يسمح لاهله بزيارته كما لم يحدد موقع اعتقاله. وكان قد اعتقل لمدة عام ونصف بدون تهمة او محاكمة. وفي ٢٣ يناير اعتقل الشاب ناجي حسن حيدر من منطقة الديه وعذب بوحشية في مركز التعذيب بالقلعة وكانت آثار التعذيب واضحة على كل اجزاء جسده عندما اطلق سراحه بعد بضع ساعات. وقد أشرف الجلاد عدنان الظاعن على تعذيبه. واهابت المعارضة بالمواطنين تسجيل تفصيلات المعاملة القاسية التي يتعرضون لها في الاعتقال لتقديمها كأدلة ضد مجرمي الحرب لدى الامم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية. وذكرت الانباء ان الشاب محمد علي سلمان مزعل، ١٦، اعتقل ظلما بينما كان يسير في الشارع بمنطقة المعامير. وتعرض خلال اعتقاله التي استمرت ٢٤

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٩

ساعة لتعذيب رهيب حيث علق من يديه ورجليه وضرب ضربا مبرحا بدون اي مبرر. وفي منطقة جرداب تعرض منزل الحاج حسن السبتي لعدوان وحشي على ايدي قوت الشغب الاجنبية، وبقيت آثار النوافذ المكسرة والابواب المحطمة واضحة للجميع. وأعاد هذا الحدث للاذهان ما تقوم به قوات الاحتلال الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين. ولم يكن في المنزل وقت العدوان سوى بعض النساء علما بان صاحب المنزل توفي قبل فترة طويلة. وفي منطقة جدحفص صدمت سيارة المخابرات طفلة صغيرة بالقرب من منزلها، واصابتها بجروح ولكن سائق السيارة لم يعبأ بالوقوف وكأن الضحية لا قيمه لها.

● وعلى صعيد آخر ازداد قلق المواطنين من استمرار القروض التي يحصل عليها آل خليفة من الدول الاخرى والتي ينفق قسم كبير منها على الشؤون الشخصية لأفراد العائلة الخليفية الحاكمة. هذا في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من وضع اقتصادي صعب، وبدلا من خفض النفقات على القطاعات غير المجدية وتجميد سياسة استيراد العمالة الاجنبية وخصوصا من قبل وزارتي الداخلية والدفاع، فقد أصر رئيس الوزراء على الاستمرار في سياسة الاقتراض وحرمان المواطنين من فرص العمل والاستثمار والتنمية، وتوقف اغلب المشاريع التنموية الا ما كان منها مرتبطا بمصلحة احد افراد العائلة الحاكمة. وظهرت في وسائل الاعلام المحلية دعوات لخفض عدد الذين يستقدمون من البلدان الاخرى بحجة الحفاظ على الامن خصوصا بعد ان اثبتت المعارضة انها سلمية ولا تمارس العنف.

٥ فبراير

● استمرارا لفعاليات الحركة المطلبية الشعبية شوهدت اعمدة الدخان يوم امس الاول وهي تتصاعد من حرائق احتجاجية صغيرة في اطارات السيرات على شارع البديع بالقرب من منطقة الدراز. وهرعت قوات الشغب الاجنبية لاطفائها في الحال. كما انتشرت الكتابات الحائطية في مناطق عديدة في الايام القليلة الماضية، برغم الاجراءات الارهابية التي يمارسها جهاز القمع بحق من يقوم بذلك. فقد شوهدت يوم امس شعارات جديدة على حيطان المنازل بالمنامة منها: «الجمري في القلوب لا في السجون»، «نحن شعب الامان نطالب بالبرلمان»، «لا للمحاكمات الصورية»، «لا زلنا نطالب بالحقوق حتى الموت». كما انتشرت الكتابات على شارع الخدمات المؤدي الى مدينة عيسى، وكان من بين الكتابات: «لا عيد والقائد مريض»، اشارة الى التقارير الاخيرة التي تفيد بان صحة الشيخ الجمري متدهورة بسبب اساءة معاملته على يدي المعذب عادل فليفل. وقال شهود عيان انهم شاهدوا كتابات جديدة بمنطقتي كرزكان والدمستان لم يتمكن عمال وزارة الداخلية من شطبها بعد، ومن بينها «البرلمان هو الحل الامثل»، «الجمري هو القائد». «ان زيادة المعتقلين تعتبر رقما ايجابيا في مقياس القوة يضاف الى رصيد الشعب وليس دليلا على الضعف». لكن شعارات اخرى كتبت على جدران منطقة المالكية تعرضت للشطب قبل يوم واحد.

● وعلم ان الشاب موسى مدن، ١٨، من منطقة الدراز اعتقل مؤخرا ويخشى عليه من التعذيب الوحشي في الزنزانات الخليفية. وكان هذا الشاب قد اعتقل قبل ثلاثة اعوام عندما كان عمره ١٥ عاما، وتعرض آنذاك لتعذيب شديد على يدي خالد الوزان. وبعد ان افرج عنه بأسبوع واحد حاول الوزان اعتقاله من منزله ولكنه افلت من يديه، وبقي مختفيا طوال السنوات الثلاث الماضية حتى اعتقاله الاخير. واصبح الشباب يتحاشون الاعتقال بأي ثمن اذا علموا ان الوزان هو الذي يطاردهم بعد ان ثبت انه يرتكب ابشع وسائل التعذيب الجسدي والنفسي بحقهم، وانه اصبح مدمنا على التعذيب بشكل ليس له مثيل. وأبدى بعض مراقبي حقوق الانسان ذوي الصلة بالمحكمة الجنائية الدولية في روما اهتماما شديدا بالوزان بشكل خاص بعد تواتر الانباء عن تعذيبه اطفالا لم يتجاوزوا العاشرة احيانا، وممارسته اساليب غير اخلاقية كجزء من التعذيب الروتيني. ولدى الجهات القضائية الدولية المختصة ملف يتكامل شيئا فشيئا حول عدد من المعذبين وتفصيلات عما حدث لشهداء التعذيب امثال سعيد الاسكافي ونوح آل نوح. وذكر مصدر بريطاني مطلع ان هناك ضغوطا على وزير الداخلية من قبل جهات اهتمت باستشهاد المواطن نوح آل نوح، بضرورة اطلاعها على نتائج التحقيق في جريمة تعذيبه حتى الموت، وان مماطلة الوزير دفعت تلك الجهات الى دراسة احتمال توجيه اتهام رسمي له بالتواطؤ في تلك الجريمة. وكان الوزير شخصيا قد أخبر مسؤولين اجانب انه شكل لجنة تحقيق للنظر في جريمة اغتيال الشهيد نوح قبل ستة شهور تقريبا.

● وعلم ايضا ان اجتماع لجنة مكافحة التمييز العنصري التي سوف تعقد اجتماعها المقبل في جنيف في بداية شهر مارس المقبل، تعكف حاليا على دراسة عدد من ملفات التمييز ضد المواطنين البحرينيين من قبل آل خليفة، وفي مقدمتها التمييز في الجامعة ومعهد البحرين للتدريب وقوة الدفاع والداخلية. وجاء قرار فصل عدد من الطلاب من معهد التدريب مؤخرا ليعطي مصداقية للموقف المطالب بادانة موقف آل خليفة تجاه ابناء البحرين. كما ان استقدام آلاف السوريين يحظى باهتمام خاص من قبل اللجنة المذكورة، كوجه من اوجه التمييز ضد ابناء البحرين.

● ذكر اكاديمي غربي انه تعرض لاهانات شديدة عندما ذهب الى البحرين في الفترة الاخيرة في اطار بحثه حول الاوضاع في ذلك البلد. وقال انه قضى بضعة ايام في البلاد بصورة رسمية واجرى لقاءات مع بعض الرسميين. ومع انه لم يتصل برموز المعارضة الوطنية لكنه تجول في شوارع بعض المناطق مثل السنابس والديه والدراز. وقال انه شعر بان عناصر المخابرات كانوا يلاحقونه في كل لحظة. وما ان رجع الى الفندق بعد جولته حتى داهموه وفتشوا غرفته وامتعته الشخصية. ولحسن الحظ حسب قوله، لم يجدوا شيئا ضده. ووصف عملية التفتيش تلك بالوحشية وانعدام الاخلاق، وقال انها المرة الاولى التي يتعرض فيها للتفتيش واضاف انه شعر، كمواطن غربي، بما يعانيه ابناء البحرين على ايدي هذا الجهاز القمعي. وقد أخبر البروفيسور المشرف على بحثه بما حدث له، فهز البروفيسور رأسه قائلا: هذا ما يقوم به المستبدون عادة. فبسبب ظلمهم وقمعهم يخشون من كل من حولهم، سواء كانوا مواطنين ام اجانب».

الـ BBC تحاور اللورد أيفبوري حول محاكمة الشيخ الجمري

بثت هيئة الاذاعة البريطانية في الساعة الواحدة ظهر يوم الاحد ٢١ فبراير الماضي. مقابلة BBC مع اللورد أيفبوري حول محاكمة الشيخ الجمري كانت كالتالي:

بدأت اليوم محاكمة الشيخ عبد الأمير الجمري، الموقوف منذ أكثر من ثلاث سنوات. وقد صرح مسؤول حكومي بأن المحاكمة أجلت لأجل غير مسمى بعد ٤٥ دقيقة من انعقاد الجلسة الأولى. وكان الشيخ الجمري، قد اتهم بضلوعه في دور رئيسي في أحداث العنف المضادة للحكومة. ويقول ابنه منصور الجمري "أن البحرين تحكم بصورة غير دستورية، وهناك بسبب ذلك الكثير من المشاكل كانعدام الحقوق الأساسية والسياسية، وهناك الفساد السياسي. وما يطالب به الشعب هو إصلاحات لا تمثل خطرا على الأسرة الحاكمة. ومعنا في الإذاعة اللورد أيفبوري، عضو البرلمان البريطاني والخبير في شؤون الخليج:

سؤال: هل يمكن أن يتوقع الشيخ الجمري محاكمة عادلة؟

اللورد أيفبوري: كلا، هذا مستحيل. إن نظام محكمة أمن الدولة يناقض جميع الأعراف الدولية والإجراءات القضائية وقد أدانته الهيئة الدولية للقانونيين وجمعية المحامين البريطانية، وجميع هؤلاء طلبوا حضور المحاكمة. ولكن لم يخبر منهم أي أحد، وحتى السفير الأميركي والسفير البريطاني لم يعرفا بالمحاكمة إلا في اللحظات الأخيرة. وحتى المحامي المعين للدفاع عن الشيخ الجمري لم يلتق به أبدا سوى اليوم قبل ساعة من انعقاد جلسة المحاكمة. ولهذا لا يمكنك أن تتصور محاكمة عادلة مع وجود كل هذه العوامل.

سؤال: في الحقيقة أن المحاكمة تجري بعد ثلاث سنوات، لماذا قررت السلطات محاكمته خصوصا وأن التغطية الإعلامية التي تحصل بسبب المحاكمة لن تريحهم؟

اللورد أيفبوري: إن هذا الأمر هزيل جدا. ليس فقط أنه في السجن منذ يناير ١٩٩٦، ولكنه أيضا كان في السجن قبل ذلك، بين أبريل وسبتمبر ١٩٩٥. والأحداث خلال فترة وجوده خارج السجن كانت هادئة نسبيا. والأمر الهزيل هو أن الحكومة تتهمه بإدارة وتوجيه أعمال الشغب والتخريب التي حدثت خلال الأربع سنوات والنصف بينما كان هو في السجن، وفي أغلب الأحيان السجن الإنفرادي.

سؤال: ربما لأنه شخصية دينية فإن الشعب يعتبره مصدر إلهام لهم أثناء معارضتهم للحكومة.

اللورد أيفبوري: إذا كان كما يقولون فلربما أن الشيخ الجمري كان يبعث أوامره من زنزانته بواسطة الوحي عبر الأثير. لابد أن نتذكر أن المعارضة ليست دينية وحسب. انها تجمع يشمل الإسلاميين من الشيعة والسنة والليبراليين واليساريين. وهؤلاء جميعهم يعملون ضمن ما يسمى بلجنة العريضة الشعبية التي تطالب بعودة الدستور والبرلمان الذي حله الأمير في العام ١٩٧٥. وقد كرر الشيخ الجمري مطالبه اليوم أثناء جلسة المحاكمة إذ قال بأنه يطالب بعودة المجلس الوطني وأنه بريئ من جميع التهم الموجهة ضده، وأن ما لدى المحكمة من أوراق جميعها مفبركة ليس لها أي صحة ولا يوجد دليل يدينه.

سؤال: إذا كان الشيخ الجمري جزءا من تحالف كبير للمعارضة، فلماذا تركز عليه السلطات دون غيره؟

اللورد أيفبوري: أعتقد أنها تريد تأسيس مبدأ لمعاقبة جميع من يطالب بالديمقراطية. فإذا نجحت السلطات في مواجهتها للشيخ الجمري، فإنها سوف تمارس الأمر ذاته مع بقية الرموز المعتقلة، وبعد ذلك سوف تعتقل بقية قيادات لجنة العريضة الشعبية وسوف تمارس معهم الأمر ذاته.

سؤال: إنك تعطي صورة قاتمة جدا لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين؟

اللورد أيفبوري: إنها سيئة جدا. إن على الأمير أن يستمع للأصوات التي تقول له أن الحاكم المطلق الذي يواجه المعارضة بهذا الأسلوب إنما يجلب الدمار على نفسه. إننا نعرف هذا في بريطانيا لأننا نحتفل السنة بذكرى الـ ٣٥٠ لإعدام الملك تشارلز الأول (قبل ٣٥٠ سنة) لأنه رفض قبول مطالب الإصلاح. فليسمع إلى من يقول له أن عليه أن يبدأ بالحوار والتفاهم مع جميع قطاعات الشعب في البحرين لكي يستطيع الاستمرار في العصر الحديث.

سؤال: طبعا حكوماتنا الغربية تتصرف من منطلق علاقاتها التجارية مع البحرين؟

اللورد أيفبوري: ليست فقط التجارة، وإنما هناك لجنة المفتشين التابعة للأمم المتحدة (UNSCOM) وهناك الأسطول الخامس الأمريكي، مما يجعل أمريكا، وبريطانيا بدرجة أقل، تغضان الطرف عما يجري في البحرين. وهما لذلك لا يتدخلان ليقولا للحاكم، توقف قليلا، إنك لا تستطيع الاستمرار في هذه الأمور بهذا الشكل، وأن عليك إعادة العمل بحكم الدستور.

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٩

وسوف ينشر يوم الاحد المقبل مقال مهم حول البحرين في احدى الصحف المهمة يتناول اساليب التعذيب والبطش ضد ابناء البحرين.

٨ فبراير

● حملت صحيفة اسبوعية بريطانية صدر العدد الاول منها يوم امس الحكومة البريطانية مسؤولية تعيين ايان هندرسون على رأس القسم الخاص بوزارة الداخلية البحرينية. وقالت صحيفة «صانداي هيرالد» في اول عدد لها ان تعيين هندرسون جاء بناء على توصيات من مسؤولين بالخارجية البريطانية من بينهم انتوني بارسونز، المعتمد السياسي بالبحرين آنذاك. ومايكل وير، المسؤول بادارة الشؤون العربية بالخارجية البريطانية. واكد وير، الذي اصبح لاحقا سفير بريطانيا لدى مصر ان هندرسون «تم توظيفه عبر وزارة الخارجية، ولكن في ضوء ما حدث فانني ارى ان ذلك مثير للجدل». ونشرت الصحيفة مقتطفات من وثائق رسمية بريطانية تؤكد ذلك. وقالت ان مسؤولية بريطانيا تجاه هندرسون سوف تثار هذا اليوم في البرلمان عبر سؤال يتقدم به النائب البرلماني، دينيس كانافان، الى وزير الخارجية، السيد روبن كوك، وسوف يطلب منه الموافقة على حظر بيع الاسلحة الى البحرين. وتطرق المقال الطويل الى الانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان في البحرين واحتوى على صورة هندرسون وصورة للشهيد السيد علي امين محمد وآثار التعذيب واضحة على جسده.

● ومن جهة اخرى، اكد السيد مايكل هاوارد، وزير خارجية الظل بحزب المحافظين البريطاني، الذي يزور البحرين حاليا انه لا يوجد ارهابيون على الاراضي البريطانية، وانه في الوقت الذي تقوم فيه بريطانيا بمحاربة الارهاب فانها لا تستطيع ادانة اي شخص ما لم تقدم ادلة كافية لادانته. وقال لصحيفة «بحرين تريبيون» التي تصدر في المنامة باللغة الانجليزية: «عندما كنت وزيرا للداخلية كان لدي اتصالات كثيرة مع حكومة مصر التي ادعت وجود اشخاص في بريطانيا يخططون للارهاب في مصر. وطلبت مرارا تقديم ادلة على ذلك، ولكن لم يقدم شيء. وهذه هي الحقيقة». وتعتبر هذه التصريحات ضربة موجعة لحكومة البحرين التي اعتقدت ان بامكانها التشويش على الحركة المطلبية السلمية عن طريق التضليل والتهويل الاعلامي.

● الى ذلك استمر ارهاب السلطة المنظم ضد شعب البحرين. فقد تعرضت مدرسة اهلية لتعليم البنات على المستوى الجامعي يوم امس الاول الى عدوان وحشي شنته عناصر جهاز وزارة الداخلية ودمرت محتويات المدرسة، وختمتها بالشمع الاحمر. ويشرف على هذه المدرسة العالم الكبير السيد جواد الوداعي. ولم يكن هناك اي مبرر لهذا العدوان الاستفزازي. وقد دونت هذه الجريمة ضمن الادلة المقدمة الى لجنة مكافحة التمييز العنصري التي تعقد دورتها السنوية في جنيف الشهر المقبل.

● كما استمر اعتقال المواطنين في الايام القليلة الماضية. ففي ٣ فبراير تم اعتقال السيدة منى سلمان حيدر، من منطقة الديه الى مركز التعذيب بالقلعة وتعرضت هناك الى التحقيق والارهاب على ايدي الجلادين عدة ساعات متواصلة. ولما فشلوا في الحصول على شيء منها ادخلوها الى غرفة مرعبة تحتوي على كافة وسائل التعذيب وهددوها بالمزيد منه، ولكن رباطة جأشها اجبرتهم على الافراج عنها وتهديدها بالاعتقال «متى ما ارادوا». ورفعت قضيتها الى لجنة الاعتقال التعسفي وكذلك اللجنة الدولية المعنية بشؤون المرأة. واعتقل قبل الاسبوع الماضي من منطقة البلاد القديم الشاب عبد الامير الصفار، ٢٦، واخلي سبيله بعد ثلاثة ايام من التعذيب المتواصل على يدي الجلاد خالد الوزان. وكان هذا الشاب قد اعتقل عدة مرات الشهر الماضي لفترات قصيرة. ومن منطقة البلاد القديم اعتقل في ٢ فبراير كل من عارف علي السماك، ١٩، محمد علي منصور السعيد، ١٩، صلاح حبيب علي، ٢٥ (سبق ان اعتقل لمدة ثلاثة اعوام من قبل). واعتقل في الساعات الاولى من يوم ٢٥ يناير الماضي الشاب جاسم محمد حسن كاظم، ٢٦، من منطقة كرزكان وعذب تعذيبا شديدا على مدى ثلاثة ايام متواصلة ثم اطلق سراحه. وكان هذا الشاب قد اعتقل سابقا لمدة ٣٩ شهرا بدون تهمة او محاكمة. كا اعتقل من المنطقة نفسها كل من: فوزي محمد حسن مهدي، ١٩ (اعتقل سابقا)، ومحمد عبد الله يوسف، ٢٠، وافرج عنهما في اليوم التالي. وعلم ان المواطن سعيد ابراهيم الشيخ، من منطقة الديه، يقبع في زنزانة انفرادية منذ نوفمبر الماضي. كما علم ان الشاب عباس خميس عمران، ٢٧ (من منطقة الجزيرة) يعاني من شدة الام في ذراعه اليسرى في اثر التعذيب الذي تعرض له حيث تم تعليقه فترات طويلة، ولا يزال يقبع في زنزانة انفرادية منذ شهر نوفمبر الماضي.

● واستمر المواطنون في التعبير عن احتجاجهم على سياسات التعذيب والارهاب الحكومية بالمزيد من الفعاليات السلمية المتحضرة ومن بينها كتابة الشعارات بكثافة على الجدران. وشوهدت في اليومين الماضيين شعارات جديدة بمناطق شهركان، صدد، المالكية، كرزكان، والدمستان. ومن الشعارات بمنطقة المالكية: «سنناضل حتى ننال كامل حقوقنا المسلوبة»، «الجمري بلسم الشعب»، «نطالب باطلاق سراح المناضل عبد الله فخرو»، «المطالب المذكورة في العريضة الشعبية لم تتغير». كما شوهدت شعارات جديدة بقلب العاصمة، المنامة والديه والدراز والدير. وشوهدت يوم امس الاول بمنطقة الدراز حرائق صغيرة في اطارات السيارات احتجاجا على استمرار القمع والاضطهاد والاعتقالات التعسفية.

٩ فبراير

● قالت مصادر لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف ان مجموعة العمل التابعة للجنة التعذيب اصبحت الآن مستعدة لاستلام الدعاوى الشخصية من قبل الافراد الذين تعرضوا للتعذيب في السجون البحرينية. جاء ذلك، حسب تلك المصادر، بعد ان سحبت حكومة البحرين اعتراضها على المادة ٢٠ من معاهدة منع التعذيب CAT في إثر استسلامها لمطالب خبراء الامم المتحدة في الصيف الماضي. وتنص المادة الاولى من هذه المعاهدة على معنى التعذيب، بينما تحرم المادة الثانية ممارسة التعذيب في اي ظرف وبأية ذريعة. وتحدد المواد ٤ و ١٦ و ١٩ مسؤوليات الدول تجاه منع التعذيب ومعاقبة المعذبين واعادة تأهيل ضحايا التعذيب والسيطرة على اجهزة التعذيب والاعتقال، وطريقة الاتصال بلجنة منع التعذيب. اما المادة ٢٠ فتسمح للدول بابداء التحفظ عليها (المادة ٢٠ نفسها)، ولكن اذا حظيت بالتصديق فان الدول لا تستطيع الانسحاب من ذلك. وتعطي هذه المادة عشرة من الخبراء حق استلام المعلومات والبحث فيها. فاذا اقتنع الخبراء بان المعلومات «موثوق بها»، و «ان ممارسة التعذيب مستمرة في البلد المعني»، وان «التعذيب يمارس بشكل منهجي [illegible]

العقلية، مع وجود نية التعذيب، لهذه الاغراض، ومن قبل مسؤول حكومي، فان من حق اللجنة التدخل بشكل خاص لدى الدولة لتقصي الحقائق. وتوافق اللجنة على ابقاء ا سماء المتظلمين لديها سرية اذا كان الكشف عنها سوف يلحق الاذى بالاشخاص او المجموعة المتظلمة. ويستغرف البحث عادة وقتا طويلا نظرا لان لجنة منع التعذيب لا تجتمع الا مرتين في العام، ولكنها قد تعين مسؤولا لمراقبة اوضاع التعذيب في بلد محدد، وقد يترتب على ذلك زيارة من قبل اللجنةالى ذلك البلد.

● وقد أهابت المعارضة بضحايا التعذيب جميعا اعداد ملفات كاملة عن معاناتهم في السجون الخليفية، وذلك بتوثيق فترات الاعتقال واساليب التعذيب التي مورست بحقهم بشكل مفصل، والتعرف على المعذبين بوضوح. وتود التاكيد على ان تفصيلات جرائم التعذيب التي ارتكبت بحقهم ضرورية جدا، ولا بد من البدء بتسجيلها على الفور. فقد آن الاوان لوقف هذه الجرائم ومرتكبيها بشكل دائم، وهذا لا يتحقق الا بتعاون ضحايا التعذيب مع لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة بشكل خاص.

● وعلم من جهة اخرى انه بالرغم من ان المنظمة الدولية للصليب الاحمر قد بذلت، خلال السنوات الثلاث الماضية، جهودا كبيرة لتحسين اوضاع السجناء، فان المعتقلين ما يزالون يعانون من المشاكل نفسها التي طالبوا الصليب الاحمر بالتدخل لوقفها. وتعبيرا عن غضبهم، رفض المعتقلون بسجن «جو» مقابلة موظفي الصليب الاحمر بسبب عجزهم عن تحقيق نتائج ملموسة للسجناء. وكرر مسؤولو الصليب الاحمر ان المشكلة تكمن في رفض سلطات السجون التعاون مع اللجنة، ورفضهم الامتثال للتوصيات التي تقدمها بعد كل زيارة. وعبروا عن شعورهم بالقلق الشديد ازاء استمرار عقلية التعذيب وانتهاك حقوق الانسان لدى السلطات الامنية.

● ومن جهة اخرى استلمت المعارضة رسالة من مكتب المفوض العام لشؤون اللاجئين التابع للامم المتحدة تطلب منها معلومات عن المواطنين البحرينيين الذين رفضت حكومة البحرين السماح لهم بدخول البلاد وذلك من اجل توطينهم في بلدان اوروبية تمنحهم حق اللجوء السياسي. وهذه خطوة ايجابية جدا. وتجدر الاشارة الى ان ملف انتهاكات حقوق الانسان في البحرين اصبح مكشوفا لدى سلطات الدول الاوربية والولايات المتحدة، خصوصا بعد ان امعنت الحكومة في ابعاد المواطنين من بلادهم.

● وعلى الصعيد الداخلي تصاعد الشعور الشعبي بالاستياء بعد العدوان الذي قامت به قوات الامن على الحوزة العلمية بمنطقة بني جمرة يوم الاحد الماضي. وذكرت التقارير ان المعلمات اللاتي كن متواجدات في المبنى وقت العدوان تعرضن للاهانة وان المعتدين قاموا بتخريب محتويات المبنى واثاثه قبل ختمه بالشمع الاحمر. واعتبر المراقبون هذا الاعتداء مصداقا لحقيقة مفهوم رئيس الوزراء للتنمية البشرية.

● وشوهدت قبل يومين حرائق باطارات السيارات بالقرب من دوار السلمانية، كما شوهدت اعمدة الدخان مرتفعة من مسافة بعيدة، وكانت سيارات الشرطة تهرع نحو المكان لاطفاء الحرائق التي تؤكد استمرار حالة الاحتجاج الشعبي ضد الارهاب الخليفي.

● وفي بيروت وقع عدد من المناضلين العرب عريضة مفتوحة حول الوضع في البحرين جاء فيها ما يلي: «نحن الموقعين ادناه، نعبر عن تضامننا مع النضال العادل الذي يخوضه شعب البحرين من اجل استعادة الحياة البرلمانية واطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري وزملائه والسماح لجميع المبعدين بالعودة الى البلاد. واننا اذ نعبر عن قلقنا من استمرار النهج القمعي الذي تمارسه سلطات البحرين التي تعتمد على المرتزقة لقمع تحركات الشعب ، نطالب حكومة البحرين بالدخول في حوار مع لجنة العريضة الشعبية». ووقع العريضة ممثلون عن احزاب عربية مناضلة في اغلب البلدان العربية.

● وذكرت مصادر قريبة من رئيس الوزراء ان حالة من الغضب الشديد عمت الاوساط الخليفية في اثر تصريحات السيد مايكل هاوارد، وزير خارجية الظل لحزب المحافظين البريطاني قبل يومين. وكان هاوارد قد اكد عدم وجود ارهابيين على الاراضي البريطانية، في اشارة واضحة الى الزوبعة التي تثيرها حكومة البحرين واعلامها في اطار محاولاتها لتشويه المعارضة السلمية في البلاد وخارجها.

١١ فبراير

● تعددت المناشدات الدولية لحكومة البحرين بإطلاق سراح الشيخ الجمري واخوته، خصوصا بعد ان قضوا اكثر من ثلاثة اعوام في السجن، بدون تهمة او محاكمة، وهي اقصى مدة يسمح بها قانون امن الدولة الذي يعتبر بذاته قانونا قمعيا. ولم يعد مقبولا لدى المنظمات الحقوقية الدولية، سواء من وجهة نظر القانون الدولي المتعلقة بحقوق الانسان والقضاء النزيه، او من وجهة نظر القوانين البحرينية ومنها القانون المذكور، أي خيار سوى الافراج عن الشيخ بدون قيد او شرط. وبعد ان اطلعت تلك المنظمات على تفصيلات الوضع في البحرين وظروف اعتقال الشيخ الجمري الذي جاء في ظروف المطالبة الشعبية باعادة العمل بالدستور، اكدت هذه المنظمات ان استمرار اعتقال الشيخ الجمري لا يمكن تبريره بأي شكل من الاشكال، وان على السلطات البحرينية اطلاق سراحه فورا بدون قيد او شرط. وكانت منظمة العفو الدولية قد قامت في العام الماضي بحملة دولية واسعة للافراج عن الشيخ واعتبرته انموذجا متميزا لضحايا القمع الذي يتعرض له الاحرار في العالم، واعتبرته سجين رأي وتبنته بشكل خاص في العام الخمسين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان.. ولم تستبعد جهات سياسية ان تؤدي هذه الحملة الى محاولة يائسة من قبل العائلة الخليفية الحاكمة للخروج من الشرنقة التي وجدت نفسها داخلها وذلك بتقديمه الى محاكمة صورية وتوجيه تهم واهية الى الشيخ الجمري، عضو المجلس الوطني المنتخب والقاضي بالمحكمة الشرعية. ولكن هذه الجهات اعتبرت ان آل خليفة خسروا الارضية القانونية لاعتقال الشيخ او محاكمته بعد ان انتهت فترة السنوات الثلاث التي حددها قانون امن الدولة كحد اقصى لاعتقال اي مواطن. ولكنها لم تستبعد ان تواصل هذه العائلة حماقاتها فتوجه له تهما مختلقة، مضيفة ان العالم الحر سوف يعتبر ذلك جريمة واضحة واعتداء على حريته وحقوقه، خصوصا فيما لو اصدر رئيس الوزراء حكما ضد الشيخ في محاكمة سرية. وتجدر الاشارة الى ان كل المنظمات الحقوقية العالمية ومن بينها لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة تعتبر محكمة امن الدولة محكمة جائرة تفتقر الى ادنى [illegible]

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٩

اية شرعية قانونية او اخلاقية.

● كما اكدت جهات حقوقية وسياسية عديدة ان المساومة التي مارستها الحكومة مع الشيخ لاجباره على التخلي عن المطالب السياسية اضعفت موقف الحكومة القانوني واكدت للعالم – بشكل لا يقبل الشك – انه معتقل بسبب قناعاته السياسية. وكان السيد محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير قبل ربع قرن تقريبا، قد اكد في مقال نشرته صحيفة «القدس العربي» اللندنية قبل اسبوعين ان على الحكومة الافراج الفوري عن الشيخ الجمري لانه معتقل بسبب أرائه ومواقفه السياسية، وقال ان الضغط عليه من قبل قوات الامن للتنازل عن تلك المطالب في مقابل اطلاق سراحه دليل على ان القضية لا تتعلق بتآمر او تحريض العنف، بل هو اعتقال سياسي بحت.

● ومن جهة اخرى قدمت منظمة حقوق الانسان في البحرين، مقرها في الدنمارك، الى مقرر الامم المتحدة الخاص بشأن المرتزقة، ملفا مدعوما بالصور والوثائق والمعلومات حول الضابط البريطاني، ايان هندرسون. وجاء ذلك بناء على المعلومات المستجدة حول دور الخارجية البريطانية في تعيين الضابط المذكور على رأس جهاز المخابرات في البحرين، وكذلك بناء على المعلومات التي تؤكد ان هندرسون لايزال يشرف على جهاز الامن البحريني المتهم بانتهاكات واسعة ومتنوعة لحقوق الانسان. وقد طلبت المنظمة من المقرر الخاص التحقيق في القضية ومتابعتها وفقا للقنوات والمنهج الذي أقرته الامم المتحدة في موضوع المرتزقة.

١٢ فبراير

● دخلت البلاد مرحلة خطيرة للغاية في اثر قرار رئيس الوزراء الانتقام من الشيخ الجمري بتقديمه لمحاكمة سرية تفتقر الى ادنى مقومات العدالة. فقد علم ان الشيخ الجمري سوف يمثل امام محكمة امن الدولة في اية لحظة بدون سابق انذار بتهم ملفقة اعدها جهاز التعذيب بوزارة الداخلية. وما ان انتشر الخبر حتى بادرت المنظمات الحقوقية الدولية لارسال رسائل الاحتجاج الشديدة على هذا الظلم الفاضح والمطالبة بحضور جلسات المحاكمة كمراقبين. وكان الشيخ الجمري قد اعتقل في ٢١ يناير ١٩٩٦ بسبب اصراره على المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وخلال السنوات الثلاث التي قضاها وراء القضبان لم توجه له اية تهمة ولم يقدم للمحاكمة خلافا حتى لبنود قانون امن الدولة السيء الصيت. وبعد انقضاء السنوات الثلاث التي حددها ذلك قانون امن الدولة كحد اقصى لاعتقال اي مواطن بدون محاكمة، انهالت الرسائل من المنظمات الحقوقية الدولية مطالبة باطلاق سراحه على الفور. وتحت هذا الضغط الهائل اعتقد رئيس الوزراء ان بامكانه التشويش على القضية باتخاذ قرار المحاكمة المفاجيء. ومع انتشار الخبر يوم امس هرعت تلك المنظمات مجددا لطلب ارسال محامين قانونيين لحضور جلسات المحاكمة التي طالبوا بان تكون علنية.

وعلم ان اكثر من اثني عشر منظمة دولية اتصلت بحكومة البحرين مطالبة بالسماح لممثليها بحضور المحاكمة، واصدر بعضها بيانات علنية تشجب القرار الحكومي بشكل حاسم. وفضلت منظمات مرموقة ابقاء اتصالاتها مع حكومة البحرين سرية في الوقت الحاضر لكي لا تتوفر لها ذريعة لرفض الطلب. وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان هذا اليوم تصريحا صحافيا قالت فيه: «ان المنظمة اذ تتابع بقلق استمرار اعتقال الشيخ الجمري ورفاقه فهي تعو الى اطلاق سراحهم فورا ووضع حد لاحتجازهم خصوصا وانه تسرب اليه وجود نية لمحاكمتهم بصورة سرية وسريعة وتحميل الشيخ الجمري مسؤولية بعض الاعمال العنفية والارهابية. واذا كان لا بد من اجراء محاكمة فينبغي ان تتمتع بالاصول والمعايير الدولية لاجراء المحاكمات القانونية وان تكون محاكمة علنية خصوصا ان الكثير من منظمات حقوق الانسان أعربت عن رغبتها في حضور مراقبين دوليين». وبعثت شبكة الكتاب الدولية PEN International رسالةالى امير البحرين جاء فيها: «لقد سمعنا تقارير تقول ان محاكمة يجري اعدادها ضده بمحكمة امام محكمة امن الدولة. وهناك قلق بيغ بان هذه الاجراءات لا تتناسب مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وهناك تقارير تقول ان المحاكمة سوف تكون سرية وان المحامي الذي سيمثله ليس من اختياره الشخصي. واننا نحث على ان تكون المحكمة – اذا عقدت – علنية ومفتوحة للرأي العام وان يعطى الشيخ الجمري حق اختيار محاميه. ونطالب كذلك – اسوة بالمنظمات الحقوقية الدولية الكثيرة – بالسماح لمراقبين دوليين بحضور الجلسات وان يكشف النقاب بشكل كامل عن تفصيلات التهم الموجهة اليه. ومع ذلك فان بُودنا التأكيد – في نظرنا – على انالحل العادل لهذه القضية هو اطلاق سراح الشيخ الجمري فورا وبدون شروط. وحسب علمنا فانه ليس مذنبا بأي شيء سوى دعوته للتغيير السياسي في البحرين واصراره على اعادة العمل بالمجلس الوطني المنتخب. ولذلك فنحن لا نستطيع فهم اسباب اعتقاله الطويل لثلاث سنوات، ونعتقد ان بقاءه المستمر وراء القضبان انتهاك لحقوقه الاساسية كإنسان في حرية التعبير والرأي». ووقع الرسالة رئيس المنظمة السيد هومبرو أريجيس، وتيري كارايون، السكرتير الدولي للمنظمة.

● وكتب اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان رسالة الى وزارة الخارجية البريطانية حول القضية جاء فيها ما يلي: «لقد علمت ان وزارة الداخلية قررت تقديم الشيخ عبد الامير الجمري لمحاكمة سرية تعقد في المستقبل القريب... فهل بامكانكم الاستفسار بشكل عاجل عن هذه المحاكمة؟ ان يودي ان اعرف التهم الموجهة اليه، ومتى ستبدأ المرافعات، وما اذا كانت مفتوحة للعامة، وما اذا كانت السلطات ستسمح له باختيار محاميه بنفسه. ويودي ان احضر المحاكمة، وساكون سعيدا اذا ما تقدمت سفارتنا بطلب لدى السلطات البحرينية لذلك الغرض. هل بامكاني ان افترض ان سفارتنا ستحضر المحاكمة كمراقب على اي حال؟».

● وتم الاتصال بعدد من المنظمات الدولية الاخرى التي تقدمت بطلبات مماثلة الى الحكومة

«الدور البريطاني السري لخدمة نظام حكم إرهابي»

نشرت صحيفة «صنداي هيرالد» الاسكوتلاندية في عدده الاول الذي صدر يوم الأحد ٧ فبراير ١٩٩٩ في الصفحة الخامسة مقالا للصحافي نيل ماكاي جاء فيه ما يلي:

أصبحت السياسة الأخلاقية لوزارة الخارجية البريطانية محاصرة بعد اكتشاف وثائق دبلوماسية سرية تثبت تورط وزارة الخارجية في توظيف ضابط مخابرات بريطاني لإدارة أحد أقسى أنظمة القمع في الشرق الأوسط "الصنداي هيرالد" استطاعت كشف النقاب عن أن الكولونيل إيان هندرسون (في السبعينات من عمره) لا يزال يسيطر على أجهزة المخابرات البحرينية، وأنه يباشر بصوره شخصية إدارة عمليات قمع المعارضة، كل هذا والمسؤولون البحرينيون يقولون أنه متقاعد. وكشفت تحقيقاتنا أيضا أن بريطانيا تزود الحكومة البحرينية بأسلحة وتدريب للقوات البحرينية.

هذا الدور سوف يكون محور الأسئلة التي سيطرحها غدا عضو البرلمان العمالي السيد دينيس كانافان ، إذ سوف يطالب من وزير الخارجية روبين كوك أن يصدر أمرا بوقف تصدير الأسلحة للبحرين.

لقد تم توظيف إيان هندرسون كما كشفت عن ذلك تحرياتنا في عام ١٩٦٦، وأن له سمعة سيئة بسبب خبرته في البطش وفي عمليات مناهضة المعارضين. كان ذلك التعيين في الوقت الذي كان يشعر فيه بالإهانة بسبب طرده من كينيا بعد اتهامه بتنسيق الانتقام العنيف من ثوار الماوماو. إن الكشف عن هذه الحقائق يضاعف الحرج الذي تمر به السياسة الأخلاقية لوزارة الخارجية، ليس فقط لأن هذا الكشف يأتي في وقت انفضح فيه دور المرتزقة البريطانيين في سيراليون، ولكن لأن هذا الكشف يعطي مزيدا من التفاصيل والشواهد على دور الشركات البريطانية في تزويد الحكومات الرجعية بأسلحة تستخدم في عمليات القمع الداخلي.

وقد اعترف دبلوماسيون بريطانيون بأن الكشف عن هذه الحقائق سيكون مثيرا للجدل وقد يؤثر على المصالح البريطانية في العالم العربي وفي العام الماضي، زودت شركات بريطانية شحنات أسلحة كبيرة للبحرين لا يستبعد استخدامها في عمليات قمع المعارضة. وفي العام الماضي أيضا، أصدرت وزارة التجارة والصناعة ٢٨ رخصة لشركات بريطانية لتصدير معدات وأسلحة تتضمن رشاشات وقنابل دخانية ومدافع وقذائف ضوئية. وحسب ما يقوله منصور الجمري، أحد قادة حركة أحرار البحرين، إن بيع هذه الأسلحة وتدريب العسكريين في البحرين أصبح عارا على السياسة الأخلاقية للخارجية البريطانية، وأضاف: "إن هذا يثبت أن المصالح يتم تقديمها على المبادئ حتى لو كانت الحكومة عمالية" وقد أكدت البارونة سيموز أن الأسلحة المصدرة تذهب إلى جميع الوحدات الأمنية والعسكرية التي تتضمن قوات الأمن وقوات الدفاع والحرس الوطني ، التي تتهمها المعارضة البحرينية بقتل المتظاهرين وأكدت أن هذه القوات تحصل على تدريب من المملكة المتحدة.

ويقول اللورد ايفبري، المدافع عن حقوق الإنسان، ونائب رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان البريطاني، أن تصدير الأسلحة للبحرين يعد خرقا لقواعد التشريعات الأوربية حول الضوابط المطلوب ملاحظتها قبل تصدير أي أسلحة، ويقول : "أن على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي أن تمتنع عن إصدار أي رخصة لتصدير أسلحة إذا كانت هناك مخاطر محتملة بأن تستخدم للقمع الداخلي" ويضيف ايفبري : "أن بريطانيا تتآمر مع نظام إرهابي"، ويقول أيضا : "أن وزارة الخارجية قد خانت رسالتها الأخلاقية" ويضيف : "أخجل أنني بريطاني". على الرغم من ذلك فإن الحكومة البريطانية لازالت تنفي أنها خرقت ضوابط الاتحاد الأوربي أو أنها تمارس سياسة مزدوجة فمن أجل الحفاظ على مصالح الصادرات العسكرية، فإن بريطانيا تتآمر مع حكومة البحرين لقمع المعارضين، وأن هندرسون جزء من هذه المؤامرة.

لقد تولى اثنان من المسؤولين البريطانيين، انتوني بارسونز ومايكل واير توظيف هندرسون في عام ١٩٦٦ نيابة عن الدائرة العربية في وزارة الخارجية وقد سعيا لإقناع أمير البحرين لتعيين هندرسون ومع ذلك، فإن الحكومات البريطانية المتتالية أصرت أن هندرسون وظفته حكومة البحرين، وأنهم غير مسؤولين عما يقوم به في البحرين. وقد نفى البارحة أيضا، مسؤول في وزارة الخارجية الدور الرسمي قائلا: "أن هندرسون ليس مسؤولا بريطانيا إن دوره يخضع للحكومة البحرينية ، والحكومة البريطانية لم تسانده فيما يقوم به البتة " غير أننا كشفنا المراسلات السرية التي جرت بين انتوني بارسونز ومايكل واير من جانب والمسؤولين البحرينيين من جانب آخر في العام ١٩٦٦. وتقول رسالة سرية كتبها بارسونز بأنه طلب من الشيخ خليفة ال خليفة (أخ الأمير الحالي) بأنه على "استعداد لتوظيف خبير متخصص في القسم الخاص"، ورسالة أخرى تقول أن على البريطانيين أن يؤكدوا " ملاءمة هندرسون للعب دوره"، وأن على البحرينيين أن يعطوه "صلاحيات مطلقة لإعادة تأسيس القسم الخاص". وخلال أسابيع من تعيين هندرسون، كتب بارسون يقول بأن عمليات هندرسون السرية فعالة وأنه استطاع اختراق المعارضين، ويقول: "يبدو أن هندرسون تمكن من لعب دوره، وأن القسم الخاص يتطور بسرعة".

لقد توفى بارسونز العام الماضي، ولكن مايكل واير الذي ترقى ليصبح سفيرا في القاهرة قال بأن هذه الوثائق السرية صحيحة ودقيقة؛ وقال أن " هندرسون تم تعيينه بواسطة وزارة الخارجية البريطانية "، وأضاف: "على ضوء ما حصل لاحقا، فإنني أتفهم الآن بأن تعيين هندرسون كان أمرا مثيرا للجدل".

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٩

لحضور المحكمة، ولكنها فضلت عدم الافصاح عن جهودها علنا في الوقت الحاضر. وتم اطلاع وزارتي الخارجية البريطانية والاميركية بقلق شعب البحرين من تلاعب رئيس وزراء البحرين بدستور البلاد وقوانينها واستهانته المطلقة بالمنظمات الحقوقية والقوانين الدولية. واكدت تلك المنظمات على استحالة اثبات اية تهمة للشيخ الجمري خارج نشاطه في اطار المطالب التي تضمنتها العريضة الشعبية. وقالت ان الشيخ الجمري قضى حتى الآن ثلاثة اعوام وسبعة شهور وراء القضبان، من مجموع اربع سنوات هي عمر الانتفاضة. ولم تشهد الفترة التي خرج خلالها من سجنه الاول (سبتمبر ٩٥ – يناير ٩٦) اي نوع من اعمال العنف. كما ان الشهرين الاولين من الانتفاضة لم يشهدا اعمال عنف ملموسة. وهذا يعني ان وجود الشيخ الجمري خارج السجن كان عاملا مهما من عوامل الهدوء والاستقرار.

١٣ فبراير

● تفاعل قرار رئيس الوزراء بالانتقام من الشيخ الجمري وتقديمه الى المحاكمة، واستقبل المواطنون الخبر بغضب شامل واصرار على تصعيد المقاومة المدنية. ورأى الكثيرون ان هذا القرار المشؤوم يكرس القناعة الشعبية بضرورة تحقيق التغيير الذي يؤدي الى اقامة دولة القانون وانهاء عهد التسلط والاستبداد الذي فرضه رئيس الوزراء على البلاد. وتوقعت اوساط مطلعة ان يكون لقرار محاكمة الشيخ الجمري، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير، وقاضي المحكمة الشرعية، انعكاسات خطيرة على صعيد الوضع الداخلي وكذلك في الخارج. وشعرت المعارضة في الداخل والخارج بالاعتزاز وهي ترى صمود الموقف الدولي الداعم لنضال الشعب والمطالبة بالسماح لمراقبين دوليين بحضور جلسات المحاكمة. واعتبرت تلك المنظمات ان استمرار اعتقال الشيخ بعد انقضاء السنوات الثلاث التي ينص عليها قانون امن الدولة يؤكد ان البحرين تحكم وفق الاهواء الشخصية بعيدا عن روح القوانين حتى لو كانت قمعية، وان هذا الوضع لا يمكن بحال من الاحوال السماح له بالبقاء والاستمرار، وان التغيير بات مطلبا لا تنازل عنه. ويتوقع تصاعد الغضب الشعبي في الايام والاسابيع المقبلة احتجاجا على هذا الارهاب الحكومي ضد الشيخ الجمري واخوته. واعتبرت جهات عديدة اساءة معاملة الشيخ الذي يعتبر رمزا وطنيا ودينيا تحديا حقيقيا لمشاعر ابناء البحرين، وحذرت من عواقب هذا التصرف المشين.

● من جهة اخرى، انتقل الى رحمة الله تعالى مساء يوم الجمعة ١٢ فبراير المواطن الحاج علي كريم ، ٦٠، من منطقة السنابس متاثرا بجروحه التي اصيب بها اثر تعرضه للضرب المبرح على ايدي المرتزقة الاجانب في شهر مارس عام ١٩٩٦ وذلك عندما شن النظام عدوانا وحشيا على مسيرة سلمية انطلقت في المنطقة لاحياء الذكرى السنوية الاولى لاستشهاد الشهيد عيسى قمبر ، وقد ادخل الشهيد المستشفى طول السنوات الثلاث عدة مرات لتلقي لعلاج. وفي الاشهر القليلة الماضية ارسل الى الهند لمواصلة العلاج هناك ولكن دون جدوى الا ان عاد منها وبقي في مستشفى السلمانية حتى لاقاه الاجل ليلحق بركب الشهداء وقد حضر عدد كبير من المواطنين لتشييعه رغم سقوط الامطار الغزيرة ودفن بالقرب من قبر الشهيدين هاني خميس وعبد الزهراء .

● واستمرارا للانتهاكات اعتقل من بلاد القديم في الساعات الاولى من فجر ١١ فبراير الشاب حسن احمد جمعة ، ١٩ ، وذلك من منزله. وعندما ذهب شقيقه حسين الى مركز الخميس للاستفسار عنه امر خالد الوزان بايقافه لمدة ٢٤ ساعة.

● وفي الساعات الاولى من يوم الاربعاء الماضي (١٠ فبراير) من فبراير شن مرتزقة النظام عدوانا وحشيا على منازل المواطنين بمنطقة البلاد القديم واعتقلوا كلا من : عبد الله نجل الشهيد الشيخ علي النتشاس، ٢٣ (اعتقل لمدة سنتين سابقا)، وجيه صالح، ٢٦ (اعتقل سنتين سابقا)، حسين منصور، ٢٣. ويقبع هؤلاء في مركز التعذيب بالخميس ويشرف خالد محمد احمد الوزان على تعذيبهم. وفي الساعات الاولى من اليوم السابق (الثلاثاء) اعتقل من منطقة الديه عدد من الاطفال من منازلهم عرف من بينهم: عيسى ملا منصور العتيبي، ١٦، عبد الغني احمد الزيمور، ١٦، واخيه علي، ١٥، ونقل هؤلاء المظلومون الى مركز التعذيب بالخميس وجيء بالكلاب البوليسية لتخويفهم.

● وعلم من جهة اخرى ان الشاب عبد الحسين الشعلة،١٧، من منطقة المنامة، يحقن كل يوم تقريبا بإبر خاصة بسبب اصابته بمرض الخلايا المنجلية في الدم. ويقبع هذا الشاب في سجون آل خليفة منذ عامين بدون تهمة او محاكمة، ولا يتلقى العلاج المناسب في ما عدا الحقن بالابر داخل الزنزانة. ويرفض مسؤولو مركز التعذيب نقله الى المستشفى لتلقي العلاج المناسب، كما يرفضون الافراج عنه برغم براءته. والجدير بالذكر ان شقيقه، صادق، محكوم بالسجن عامين لمشاركته في الحركة الشعبية، بينما انتهت فترة السنوات الثلاث التي حكم بها ابن عمه، جابر الشعلة، منذ مدة طويلة ولم يفرج عنه بعد.

● وبسبب سوء اوضاع السجن فسوف يبدأ سجناء الحوض الجاف غدا اضرابا شاملا عن الطعام ويتوقع ان يشارك جميع المعتقلين في هذا الاضراب.

١٥ فبراير

● استمرت المطالبة الدولية باطلاق سراح الشيخ الجمري واخوته بدون قيد او شرط بعد ان قضوا اكثر من ثلاثة اعوام في السجن التعسفي بدون تهمة او محاكمة. وتواصلت الاتصالات في عدة عواصم غربية وعربية حول القضية، فيما اكدت منظمات حقوقية دولية عديدة رغبتها في حضور اية محاكمة للشيخ الجمري. وفضلت بعض المنظمات ابقاء اتصالاتها مع حكومة البحرين سرا، بينما اعلنت منظمات اخرى مواقفها بوضوح. ومن بين المنظمات التي اهتمت بالقضية المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب. فقد كتبت رسالة الى الامير يوم الجمعة الماضي جاء فيهاما يلي: «ان الامانةالدولية للمنظمة العالمية لمكافحة التعذيب OMCT، وهي اكبر شبكة عالمية لمنظمات حقوق الانسان، تود ان تعبر لكم عن قلقها البالغ ازاء نبأ وصلها من المنظمة البحرينية لحقوق الانسان، عضو شبكة او. ام. سي. تي. وقالت المنظمة ان الشيخ عبد الامير الجمري، ٦٢، القاضي السابق، وعضو لجنة العريضة الشعبية، بالاضافة الى كونه عضوا في المجلس الوطني المنحل، اعتقل بشكل تعسفي ولم تقدم اليه تهمة او محاكمة منذ ٢١ يناير ١٩٩٦. ووصلتنا الآن تقارير مؤداها ان هناك إعدادا لمحاكمة سرية للشيخ عبد الامير الجمري امام محكمة امن الدولة وانها قد تبدأ يوم السبت. وهناك قلق بالغ من ان اجراءات المحكمة قد لا ترقى الى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وذكر ايضا ان المحاكمة قد تعقد بصورة سرية وان الدفاع عن الشيخ الجمري قد يقوم به محام ليس من اختياره. وبودنا ان نشير الى انه نظرا لان اعتقال الشيخ الجمري حدث لمجرد مناداته بالسياسي في البحرين ومطالبته باعادة المجلس الوطني فيجب اطلاق سراحه بدون اي شروط. وتصر الامانة الدولية على ضرورة احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في كل الاحوال طبقا للقوانين المحلية والمعايير الدولية. واخيرا، فاذا كان مقررا اجراء محاكمة، فاننا نحث سموكم على السماح ل OMCT او اية منظمة دولية مراقبة بحضور المحاكمة لمتابعة اجراءاتها. بالاضافة الى ذلك فبودنا ان نعرف اين ستعقد المحاكمة، وما هي الاتهامات المحددة الموجهة له وهل ستسمح السلطات للشيخ الجمري باختيار محاميه». ووقع الرسالة السيد فرناندو ميجيا، نائب المدير التنفيذي.

● وبعث مركز استقلال القضاة والمحامين رسالة الى الامير في ١١ فبراير جاء فيها ما يلي: «ان مركز استقلال القضاة والمحامين هو جزء من الهيئة الدولية للقضاة التي تهدف لترويج استقلال القضاة والمحامين وحمايتهم. ويساور المركز قلق عميق حيث مرت ثلاثة اعوام على اعتقال الشيخ عبد الامير الجمري بدون تهمة او محاكمة. وعلم المركز ان القاضي الجمري سوف يواجه الآن محاكمة لم تعرف تفصيلاتها حتى الآن. ان المركز يلتمس منكم السماح له بارسال مراقب لحضور المحكمة. ولهذا الغرض فان المركز سوف يثمن لكم إطلاعه على مكان المحاكمة وموعدها وكذلك التهم الموجهة للقاضي الجمري. ونأمل ان يسمح لعائلة القاضي الجمري بزيارته وان يكون بامكانه الاستفادة من خدمات محام يختاره بنفسه. ونحن ننتظر استلام ردكم في اسرع وقت ممكن لنتمكن من اكمال الاعدادات اللازمة لارسال المراقب». ووقعت الرسالة مديرة المركز، منى رشماوي.

● وقد اهتمت وسائل الاعلام العالمية بنبأ محاكمة الشيخ الجمري، فنقلت وكالة الانباء الفرنسية يوم الجمعة الماضية تقريرا طويلا حول القضية، وبثت وكالة رويتر تقريرا مفصلا حول ذلك يوم السبت الماضي، واذاعت هيئة الاذاعة البريطانية نبأ المحاكمة. وتردد ان القاضي الذي سوف يقرأ حكم العائلة الخليفية بحق الشيخ الجمري هو عبد الرحمن بن جابر آل خليفة، الذي عرف عنه القسوة في تنفيذ اوامر رئيس الوزراء

نبذة عن الشيخ الجمري

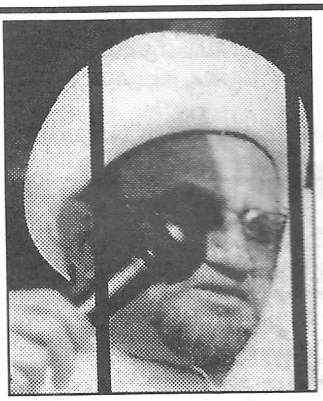

وبثت وكالة الانباء الفرنسية في ٢١ فبراير التقرير التالي حول الشيخ الجمري وحياته:

الشيخ عبد الأمير الجمري، أبرز المعارضين الشيعة في البحرين الذي بدأت محاكمته

اليوم الأحد في المنامة بتهمة القيام بدور رئيسي في الاضطرابات المناوئة للحكومة، هو عالم دين درس في النجف في العراق، وقاض سابق ونائب في البرلمان الذي جرى حله عام ١٩٧٥.

يتمتع الشيخ الجمري الذي ولد عام ١٩٣٨، في قرية بني جمرة الشيعية شرق المنامة بموهبة الخطابة. وكانت خطبه التي يلقيها في أكبر مساجد البحرين لا سيما مسجد الصادق في المنامة وفي الدراز تجتذب جمهورا كثيفا.

وكان الشيخ الجمري بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٣، تلميذا لآية الله محمد باقر الصدر، وهو عالم شيعي مهم أعدمته السلطات العراقية عام ١٩٧٩. كما كان تلميذا لآية الله العظمى أبو القاسم الخوئي، أعلى مرجع ديني لدى الشيعة العراقيين والذي توفي في آب (أغسطس) ١٩٩٢، في النجف.

وفي عام ١٩٧٣، عاد إلى البحرين حيث انتخب عضوا في البرلمان الذي جرى حله في آب (أغسطس) ١٩٧٥، بحجة "عرقلة" عمل الحكومة. ومنذ ذلك الحين قام الجمري بحملة كثيفة لإعادة البرلمان. وتراس على وجه الخصوص عام ١٩٩٢، مجموعة من خمس أشخاص وقعوا عريضة قدموها إلى امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، تطالب بإعادة البرلمان. وجمعت العريضة ٣٠٠ توقيع. وفي نيسان (أبريل) ١٩٩٤، قدمت عريضة أخرى جمعت ٢٠ الف توقيع.

وبعد بدء الاضطرابات المناوئة للحكومة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤، ضاعف الشيخ الجمري نشاطه وأبدى مقاومة قوية لاقتراح تقدم به امير البحرين لـ"إعادة إحياء دور مجلس الشورى"، وهو مجلس استشاري يتكون من ٣٠ عضوا معينا لا يملك صلاحيات تشريعية. وأعلن الشيخ الجمري في حينه أن إعادة إحياء مجلس الشورى لن تقنع الشعب البحريني الذي لن يقبل بديلا لبرلمان منتخب ديمقراطيا، مؤكدا أن اي اقتراح آخر سيرفضه الشعب حتى لو كان له لون وطعم ديمقراطيان. واوقف الجمري للمرة الأولى في نيسان (ابريل) ١٩٩٥، ثم اوقف مرة ثانية في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦، مع سبعة رجال دين من المعارضة الشيعية.

وللشيخ الجمري ثلاث بنات وسبعة ابناء أمضى اكبرهم محمد جميل عقوبة سجن مدتها عشر سنوات (١٩٨٨-١٩٩٨). كما سجنت إحدى بناته عام ١٩٩٥، لعدة أشهر. أما ابنه الثاني منصور فإنه يعيش في المنفى في لندن منذ عام ١٩٨٧.

والف الشيخ الجمري خمسة كتب تبحث في مسائل دينية كما الف مجموعة شعرية.

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٩

الجمري وقرار محاكمته. ويتوقع ان تشهد البلاد غضبا عارما اذا ما اصدرت المحكمة بحقه حكما بسجنه فترة اطول من الفترة التي قضاها. وفي منطقة الدراز شوهدت مساء امس اعمدة الدخان تتصاعد من حرائق صغيرة في اطارات السيارات. وذكرت تقارير لم تؤكد بعد سماع اطلاق نار من قبل القوات الحكومية. ووزعت بيانات المعارضة في اليومين الماضيين في اغلب مناطق البحرين. كما شهدت مساجد عديدة تصاعد حماس المصلين يوم الجمعة الماضية لدى سماع خبر محاكمة الشيخ. ويتوقع توسع دائرة الاحتجاجات في الفترة المقبلة اذا استمرت الحكومة في تحدي الارادة الشعبية ورفض الاصلاح السياسي المطلوب.

● وقبل بضعة ايام جيء بعدد من الشبان الذين اعتقلوا مؤخرا وتم تصويرهم بالفيديو بمنطقة السهلة. وكانت آثار التعذيب واضحة عليهم وبدوا منهكين تماما. وهؤلاء الشبان هم: عارف علي السماك، ١٩، محمد علي منصور السعيد، ١٩، صلاح حبيب علي، ٢٥، حسن احمد جمعة، ١٩، وجميعهم من منطقة البلاد القديم.

١٦ فبراير

● بعثت الجمعية الدولية للمحامين رسالة الى امير البلاد بشأن اعتقال الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي: «يساور الجمعية الدولية للمحامين، وهي تجمع ل ١ ١٧ جمعية محاماة وجمعيات قانونية تمثل ٢.٥ مليون محام واكثر من ١٨،٠٠٠ محام مستقلين (غير اعضاء في جمعيات مهنية) في ١٨٣ بلدا، قلق شديد بعد ان علمت بان القاضي السابق، الشيخ عبد الامير الجمري، قد يقدم قريبا الى محاكمة سرية. وقد بقي الشيخ عبد الامير الجمري في الاعتقال بدون تهمة او محاكمة وبدون اتصال بمحامين منذ ٢١ يناير ١٩٩٦. وكان الشيخ الجمري قد اعقي من مهماته كقاض بالمحكمة الشرعية بسبب معارضته لفرض قانون امن الدولة وتعليق المجلس الوطني. واعتقل في اثر احتجاجاته المعارضة للحكومة واحتجز طبقا لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤. وتنص المادة ١ من قانون امن الدولة على الاعتقال الاداري بدون تهمة او محاكمة لفترة تصل الى ثلاث سنوات، الامر الذي يتناقض مع المعايير الدولية التي يتضمنها العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية (المادتان ٩ و ١٠). ويتردد ان هناك استعدادات لمحاكمة الشيخ الجمري امام محكمة امن الدولة بصورة سرية وان الشيخ الجمري سوف يمثل بمحام ليس من اختياره. ان الجمعية الدولية للمحامين قلقة من ان محاكمته، طبقا لذلك، قد تتناقض مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وتنص المادة ١٤ (٣د) من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية على «ان لكل شخص الحق في الدفاع عن نفسه شخصيا او من خلال مساعدة قانونية من اختياره»، والمادة ١ من «المبادىء الاساسية لدور المحامين» التي تنص على ان «من حق كل الاشخاص الطلب من محامين يختارونهم لتوضيح حقوقهم وحمايتها والدفاع عنهم في كل مراحل المحاكمات الجنائية». ويساور الجمعية القلق لان محاكمة الشيخ الجمري قد تعقد بصورة سرية الامر الذي يتناقض مع المادة ١٤ (١) من الميثاق المذكور التي تنص على: «ان لكل شخص الحق في محاكمة حرة وعلنية امام محكمة محايدة ومستقلة وكفؤة». وتعتقد الجمعية ان الشيخ الجمري يتعرض للعقاب بسبب ممارسته حقه في حرية التعبير ، وتحث حكومة البحرين على اطلاق سراح الشيخ الجمري فورا. واذا كان سيقدم الى محاكمة، فانها تلتمس، باحترام، منكم السماح بمراقبين دوليين لحضور المرافعات وتحكم على ضمان محاكمته طبقا للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة». ووقع الرسالة رئيس الجمعية السيد كلاوس بوهلهوف.

● وعلى صعيد آخر ما زالت جريمة اعتقال المواطن الحاج علي العكري قبل اسبوعين ، بعد ثلاثة ايام من اطلاق سراحه من السجن الذي بقي فيه ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة، تتفاعل على الصعيدين المحلي والدولي. فقد اهتمت المنظمات الحقوقية الدولية وخبراء الامم المتحدة بهذه القضية التي تنطوي على تبعات خطيرة، اذ انها تؤكد الغياب الكامل للقانون عن البلاد والحكم وفق قرارات فردية يصدرها رئيس الوزراء في اغلب الاحيان. وكان هذا المعتقل قد افرج عنه لمدة ثلاثة ايام في نهاية الشهر الماضي تمكن خلالها من زيارة ابنه، محمد، المعتقل منذ بضعة شهور. وقد صعق ابنه عندما سمع خبر اعادة اعتقال والده في اليوم التالي لزيارته، وراح يبكي بكاء شديدا، فضج المعتقلون معه وتحول السجن الى ساحة عزاء. وخيم على الجميع شعور بالغضب ازاء سياسات الارهاب والقمع الخليفية. وفي اليوم التالي لمح الشاب محمد والده وهو يقاد الى غرفة التعذيب مقيد اليدين، فراح يصرخ ويقرع الابواب بيديه. فالتفت اليه والده وطلب منه الصبر والصمود. وتبين لاحقا ان الحاج علي العكري كان مضربا عن الطعام، ولكنه كان يقيد بالحديد يوميا ويسحب الى مستشفى القلعة لاطعامه بالقوة. وبعد ثلاثة ايام نقل الى سجن القلعة ولا يعلم شيء عن حاله الآن.

● وعلي صعيد آخر، تلقت المعارضة بأسف نبأ وفاة السيد طارق المؤيد، وزير الاعلام السابق، يوم الاحد الماضي، بشكل مفاجيء. وتوجهت الى عائلته بتقديم العزاء المناسب. ولقي المرحوم ربه متأثرا بالمعاملة السيئة التي تعرض لها عندما كان وزيرا للاعلام، خصوصا الطريقة غير اللائقة التي أبعد بها عن الوزارة في اغسطس ١٩٩٥. فقد فوجيء بخبر تشكيل الوزارة الجديدة بدون ان يخبر سلفا بانه لن يكون له منصب فيها، وكذلك بقية الوزراء الذين استثناهم رئيس الوزراء من التشكيلة الوزارية الجديدة.

١٧ فبراير

● بعثت اللجنة العربية لحقوق الانسان، التي مقرها في باريس، رسالة الى سفير البحرين في باريس تطلب فيها السماح لها بحضور محاكمة الشيخ الجمري، اذا عقدت. وجاء في الرسالة ما يلي: «علمت اللجنة العربية لحقوق الانسان من زملاء في المنامة ان محاكمة القاضي الشيخ عبد الامير الجمري المعتقل منذ ٣ سنوات بدون محاكمة قد تبدأ في هذه الايام. ان اللجنة العربية لحقوق الانسان تتابع باهتمام هذه القضية، وبوصفها منظمة ذات صفة اعتبارية وحقوقية عربية وعالمية، فهي تعمل لتكوين ملف موضوعي ومتكامل حول موضوع الشيخ الجمري والمحاكمة، نرجو من سيادتكم إعلامنا بتاريخ انعقاد المحكمة ومكانها والتهم الموجهة اليه. وفي حال تأكد انعقاد المحكمة، نطلب اليكم اعلام السلطات المختصة برغبة اللجنة العربية لحقوق الانسان حضور المحكمة في شخص الاستاذ البشير الصيد المحامي المقيم في العاصمة التونسية كمراقب. والاستاذ الصيد من المحامين العرب المعروفين بحيادهم وتزاهتهم وهو من قيادة اللجنة ومسؤول حاليا عن الشؤون القضائية فيها. اننا نطمح من خلال هذه الفرصة لتأصيل تقليد أصبح معروفا في مصر وتونس والمغرب ولبنان والامارات العربية المتحدة وغيرها يقوم على السماح لمحام عربي بحضور محاكمات سجناء الرأي وإعطاء تقييم موضوعي لها. كل أملنا، السيد السفير، ان تجيب السلطات البحرانية على اسئلتنا وطلبنا هذا، وبانتظار ذلك، تفضلوا، سعادة السفير، بقبول فائق الاحترام والسلام». ووقع الرسالة الدكتور هيثم مناع، الناطق باسم اللجنة العربية لحقوق الانسان.

● ومن جهة اخرى، بثت وكالة الانباء الفرنسية يوم امس خبر رسالة الرابطة الدولية للمحامين التي تطالب فيها بالافراج الفوري عن الشيخ الجمري، ونشرتها صحيفة «القدس العربي» على الصفحة الاولى من عددها هذا اليوم.

● وعلى صعيد الداخل بدأت الاستعدادات الشعبية لتصعيد الموقف في اطار مشروع المقاومة المدنية السلمي. فقد غطت الشعارات والصور معظم جدران منطقة المعامير، وكانت الكتابات بشكل مكثف وتطالب بالافراج الفوري عن الشيخ الجمري واخوته وبقية المعتقلين. وعلم ان شباب السنابس قاموا بحرق اطارات على شارع البديع قبل يومين، وتصاعد الدخان عاليا حيث شوهدت على مسافة بعيدة. وقام شباب منطقة الخميس بحرق الاطارات كذلك على الشارع العام عند الدوار الصغير. وتوقع سياسيون محليون ان يكون تصعيد الاحتجاجات الشعبية هذه المرة شاملا لجميع مناطق البحرين خصوصا بعد ان عم الاستياء جميع قطاعات الشعب بعد استقدام آلاف المرتزقة الى البلاد. وساهم في تكريس الشعور الرافض للارهاب الخليفي القرار الاخير الذي أصدره رئيس الوزراء قبل يومين والذي يمنع استعمال مكبرات الصوت في المساجد والمآتم بدون اذن قسم التعذيب بوزارة الداخلية. ويعاقب القانون القمعي الجديد بسجن القائمين على دور العبادة او فرض غرامات ثقيلة عليهم. كما ينص على معاقبة الفنيين الكهربائيين الذين يقومون بنصب مكبرات الصوت بالسجن. ويعتبر آل خليفة استعمال مكبرات الصوت لقراءة القرآن «تهديدا لأمن الدولة». وينص القانون الجديد على انه حتى بعد الحصول على اجازة من وزارة الداخلية باستعمال مكبرات الصوت فان من حق الوزارة سحبها في اي وقت. وتحدث خطباء المساجد في المحرق والمنامة في مساجد خاصة عن استيائهم الشديد ازاء هذا القانون الذي لا يخدم سوى نزوات رئيس الوزراء.

● ومع ازدياد القمع الحكومي لابناء البحرين يشتد خوف النظام، ويمعن في استعراض القوة بدون مبرر. فقد حلقت الطائرات العمودية في اجواء البلاد يوم امس الاول في استعراض رخيص للقوة، وقامت بغارات وهمية على اهداف مدنية وكأنها تغير فوق رؤوس المواطنين باعتبارهم اعداء للعائلة الخليفية الحاكمة. كما ان قوات الشغب المتكونة من مرتزقة اجانب تقوم بتحركات كثيرة وتبدو في حالة توتر شديدة وتستعد للانقضاض على الابرياء في البلاد.

● ومن جهة اخرى اعتقلت قوات القمع في الساعات الاولى من صباح امس مواطنين من منطقة الدراز هما الشيخ صادق الدرازي، والشاب أحمد الملا. وكان المصلون ينتظرون قدوم الشيخ لصلاة الفجر بالمسجد ولكنهم علموا انه اعتقل قبل بضع ساعات بدون ان يكون هناك سبب لذلك الارهاب السلطوي.

١٨ فبراير

● وجهت لجنة العريضة الشعبية رسالة الى امير البلاد، طلبت منه فيها اصدار امر باطلاق سراح الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين عضوي اللجنة. وجاء في الرسالة التي وقعها عشرة من اعضاء اللجنة انه «بناء على قانون امن الدولة فاننا كنا نتطلع بان تقوم وزارة الداخلية باطلاق سراحهما بعد إكمال المدة القانونية التي نص عليه هذا القانون، الا انهما ما زالا رهن الاعتقال وبدون محاكمة». وطالبت باجراء مصالحة وطنية تقوم على اساس الحوار، قائلة: «ان نجاح مثل هذه المصالحة يتطلب خلق الاجواء السياسية التي لن تتوفر الا عن طريق اصدار أمركم السامي بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين واطلاق حرية الرأي والتعبير والسماح بعقد الندوات وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، وهذه بدورها تمهد الطريق السليم لممارسة كافة الحقوق السياسية والاجتماعية التي نص عليها الدستور». وقالت رسالة اللجنة: «انه لا يخفى على سموكم ما يجري في عالمنا المعاصر من تحولات متسارعة نحو الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. وان الدول المتخلفة عن هذا الركب الحضاري قد أخذت تسارع الخطى من أجل اصلاح اوضاعها السياسية ومواكبة هذا التطور الانساني». ووقع العريضة كل من محمد جابر صباح، احمد عيسى الشملان، منيرة أحمد فخرو، عيسى عبد الله الجودر، هشام عبد الله الشهابي، علي قاسم ربيعة، سعيد عبد الله العسبول، ابراهيم السيد علي كمال الدين، عبد الله راشد مطيويع، وعبد الله عبد الرحمن هاشم. ويمثل هؤلاء، بالاضافة الى كل من الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين، اغلب قطاعات شعب البحرين واتجاهاته الفكرية والسياسية والدينية.

● كما أصدر العلامة الكبير الشيخ عيسى احمد قاسم، عضو المجلس الوطني المنحل، بيانا جاء فيه ما يلي: فضية العلامة الكبير الشيخ الجمري وأصحابه ليست قضية أفراد ولا طائفة خاصة، وانما هي قضية شعب يؤمن بالعدالة ، وأمة تقدس الحق، ودين قويم، ووطن أصيل، وإنسانية رفيعة، وحضارة عريقة، وتاريخ مجيد. فالقضية هي كل ذلك، والحكومة لا ترضى بأن تهم بمعاداة شيء من ذلك. اذا فلتنظر الحكومة كيف تتعامل مع كل هذه المفردات ورموزها الذين هم كل ذلك في النظر الشعبي والحقوقي العالمي. وينظر رجالات الشعب وعلماؤه ماذا يملكون من فرص الخطاب السلمي مع الحكومة الذي لا يفرط بهؤلاء المخلصين وحقهم في الحرية قيد شعرة، وسد أبواب الفتنة، وبغلق منافذ الخطر، ويخلق جو التفاهم بين الشعب والحكومة».

● وعلى صعيد آخر تواصلت الفعاليات الشعبية السلمية المطالبة باطلاق سراح الشيخ الجمري عبر ما هو متاح من وسائل تعبير متواضعة. فقد انتشرت الشعارات بكثافة في اغلب المناطق. ففي منطقة سترة كانت الكتابات واضحة وتطالب باطلاق سراح الشيخ فورا وكذلك بقية الرموز الشعبية. كما رحبت بالتفاعل الدولي مع قضية الشيخ الجمري. وفي مناطق كرزكان والدمستان شوهدت يوم امس كتابات مكثفة. وللتعبير السلمي عن الاحتجاج قام بعض المواطنين باشعال النار في اطارات السيارات في مناطق النعيم والسنابس والمصلى والمنامة.

ومن جهة اخرى استمرت الاجراءات القمعية ضد المواطنين وطالت عددا من الاطفال. ففي ١٥ فبراير اعتقل من منطقة البلاد القديم كل من: فيصل الاسكافي، ٢٠، وجابر منصور، ٢٥ (اعتقل سابقا لمدة ثلاث سنوات). وجاء اعتقالهما في عدوان وحشي على منزليهما في

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٩

الساعات الاولى من الصباح. وفي ١١ فبراير اعتقل من منطقة النويدرات اربعة اطفال هم: عباس علي مرهون، ١٣، عبد الشهيد ملا جعفر، ١٤، احمد مهدي حبيب، ١٤، ومهدي احمد مرهون، ١٤. ولم يعرف شيء عن مصيرهم حتى الآن. وتعرض الاول الى تعذيب وحشي اثناء اعتقاله ادى به الى الاغماء، ويخشى على حياته من الخطر بسبب ما ناله من التعذيب.

● كما استمرت السياسات القمعية في نواح اخرى. فقد استدعي الاشخاص الذين رفعوا الاذان بمنطقة سترة يوم الجمعة الماضية ووجهت اليهم تهديدات بالاعتقال والتعذيب ان استمروا في استعمال مكبرات الصوت للاذان بدون اذن من جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان.

١٩ فبراير

● استمر الاهتمام الدولي والمحلي بقرار محاكمة الشيخ الجمري، واجرت منظمات وجهات سياسية في اليومين الماضيين اتصالات جديدة مع حكومة البحرين مطالبة باطلاق سراح الشيخ الجمري فورا، او السماح لمراقبين دوليين بحضور اية محاكمة يأمر رئيس الوزراء بتقديم الشيخ الجمري امامها. وفضلت تلك المنظمات ابقاء اتصالاتها مع حكومة البحرين سرية في الوقت الحاضر، ولكنها اشارت الى انها ستعلن موقفها بقوة اذا استمرت الحكومة في مواقفها السلبية. وبثت وكالة انباء رويتر هذا اليوم خبرا حول القضية بعنوان: «الضغوط تتصاعد على حكومة البحرين لاطلاق سراح الشيخ الجمري». ونقلت الوكالة في خبرها فقرات من بيان الشيخ عيسى احمد قاسم ورسالة لجنة العريضة الشعبية. واشارت ضمنا الى ان حكومة البحرين تنتهك قوانينها الخاصة باستمرارها في اعتقال الشيخ الجمري بعد ان قضى ثلاث سنوات في السجن وهي اقصى حد يسمح بها قانون امن الدولة.

● وعلمت المعارضة ان الحكومة تسعى لتصعيد القمع في الايام المقبلة لارهاب المواطنين ومنعهم من ممارسة حقوقهم الدستورية في الاحتجاج السلمي. ومن تلك الاجراءات اقرار قانون منع استعمال مكبرات الصوت لقراءة القرآن والدعاء، وتهديد الخطباء والعلماء بالاعتقال والتعذيب اذا ما تعرضوا في خطبهم الى الاوضاع السياسية وخصوصا استمرار اعتقال الشيخ الجمري. ويتوقع ان تسود البلاد حالة من القمع الرهيب والاعتقالات العشوائية خصوصا مع بدء محاكمة الشيخ الجمري. وتتوقع المعارضة ان تنطلق الاحتجاجات على أشدها اذا حدث ذلك.

● ومن جهة اخرى علم ان الحكومة ادركت الخطأ الفادح الذي ارتكبته عندما قامت العام الماضي بحل المجلس الاداري المنتخب لجمعية المحامين البحرينية، وتسعى لاحتواء التبعات السلبية لذلك القرار. وقبل يومين نشرت الصحف المحلية خبرا مفاده ان اللجنة الادارية المفروضة على جمعية المحامين من قبل الحكومة تدعو الاعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية في ٣ مارس المقبل وذلك للاعداد لانتخاب مجلس ادارة جديد. واذا اجريت هذه الانتخابات فسوف يكون ذلك تراجعا كبيرا من قبل الحكومة التي ترفض باستمرار مبدأ الانتخاب وتصر على ممارسة الاستبداد بتعيين ممثلين لها في الجمعيات المهنية. وكان رئيس الوزراء قد أمر العام الماضي وزير العمل باصدار قرار بحل مجلس الادارة المنتخب وتعيين لجنة ادارية بديلة بعد ان رفض المجلس المنتخب اقرار الممارسات الارهابية للحكومة. ومنذ ذلك الوقت ازدادت القضية تعقيدا وساهمت بشكل مباشر في اقناع الرأي العام العالمي بالطبيعة القمعية للنظام. كما تقدمت مجموعة من اعضاء الجمعية تضم رؤساء وامناء سر سابقين بدعوى قضائية ضد القرار الحكومي. وشعرت العائلة الخليفية بخطأ قرار رئيس الوزراء وأثاره السلبية التي كرست الصورة المرتسمة في اذهان العالم عن طبيعة النظام، وسعت منذ ذلك الوقت للتوصل الى حل يحفظ لها ماء الوجه. ورحبت المعارضة بأي حل يعيد مبدأ الانتخاب للجمعية ويمنع جهاز التعذيب الحكومي من التدخل في شؤون الجمعيات المهنية الاخرى.

● وعلى صعيد آخر يسود المواطنين قلق شديد من استمرار الحكومة في سياسة اعتقال المواطنين وابقائهم في السجن بدون محاكمة، واعادة اعتقالهم بعد قضاء ثلاث سنوات متواصلة بدون تهمة او محاكمة. وهناك عشرات المواطنين ممن قضى اكثر من ثلاثة اعوام في السجن. واتخذت جريمة اعادة المواطن الحاج علي محمد العكري، ٤٣ عاما، بعد ثلاثة ايام من اطلاق سراحه من السجن الذي قضى فيه ثلاثة اعوام بدون تهمة او محكمة، ابعادا دولية خصوصا بعد ان رفعت الى لجنة الاعتقال التعسفي كقضية واضحة على الاعتقال التعسفي خارج اطار القانون. وهناك خشية من تقديم مجموعة من ١٨ شخصا قضوا اكثر من ثلاثة اعوام الى المحاكمة، في الوقت الذي كان على وزير الداخلية ان يأمر باطلاق سراحهم فور انتهاء السنوات الثلاث التي ينص عليها قانون امن الدولة كحد اقصى للاعتقال بدون تهمة او محاكمة. ومن هؤلاء مهدي سهوان، الشيخ حسين الاكرف والشيخ صادق الدرازي الذي أعيد اعتقاله قبل ثلاثة ايام.

● ومن جهة اخرى علم ان الحالة الصحية للمواطن الحاج عبد الله فخرو تتداعى بشكل مستمر بسبب غياب العناية الصحية في غرف التعذيب الخليفية. وحسب تقرير طبي جديد تم الحصول عليه بصورة خاصة، فان هذا المواطن يعاني من عدد من الامراض مثل ضغط الدم والسكر وغيرها، وانه محروم من العناية الصحية ويتعرض لضغوط نفسية وجسدية مستمرة برغم عمره المتقدم الذي يبلغ السبعين عاما. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية التدخل لاطلاق سراح هذا المواطن المضطهد. وحملت الحكومة المسؤولية الكاملة عما يحدث له في السجن.

٢٠ فبراير

● قررت العائلة الخليفية الحاكمة تقديم الشيخ الجمري امام محكمة امن الدولة يوم غد بتهم واهية وضعها جهاز التعذيب بوزارة الداخلية. وطلبت الوزارة من المحامي الذي عينته للدفاع عن الشيخ الحضور الى المحكمة بسجن جو في الساعة العاشرة صباحا لمقابلة الشيخ الجمري قبل بدء المحاكمة. ولم تسمح الحكومة للمحامي بالاتصال بالشيخ طوال فترة اعتقاله قبل ثلاثة اعوام. وحسب بعض المصادر فان الشيخ الجمري لم يبلغ بعد بخبر محاكمته غدا، وان الضغوط ما تزال تمارس عليه لثنيه عن المطالب العادلة. وكان لخبر المحاكمة هذا اليوم وقع شديد على نفوس المواطنين، الامر الذي يتوقع ان يتحول الى غضب شعبي واحتجاجات واسعة. وقد بدأت المعارضة اتصالاتها بالدوائر الدولية المعنية لحثها على المطالبة باطلاق سراح الشيخ بدون قيد او شرط. وفي حال عدم اطلاق سراحه، طالبت المعارضة بالسماح لمراقبين دوليين بحضور المحاكمة.

● وكانت الفيدراليةالدولية لحقوق الانسان ومقرها في جنيف قد بعثت يوم امس رسالة الى امير البحرين تطلب منه السماح لمراقبين دوليين بحضور محاكمة الشيخ الجمري. وجاء في الرسالة ما يلي: «يساور الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان قلق عميق ازاء الاوضاع التي ستعقد فيها المحاكمة المرتقبة للشيخ عبد الامير الجمري. وتدفعنا كل المعلومات المتوفرة لدينا الى الخوف من ان مباديء المحاكمة العادلة التي ينص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لن تحترم خلال المحاكمة. فمحامي الشيخ الجمري تم تعيينه من قبل وزارة الداخلية، وستعقد المحاكمة امام محكمة امن الدولة التي تعقد محاكماتها بصورة سرية والتي لا يسمح لاهالي المتهمين والمراقبين المستقلين ووسائل الاعلام بحضورها. ولم تقدم تهم محددة بشكل دقيق للشيخ الجمري. وفي ضوء هذه المعلومات فان الفيدرالية تحث السلطات البحرينية على ضمان ان محاكمة الشيخ الجمري سوف تعقد وفق مباديء الاعلان العالمي لحقوق الانسان وبالخصوص: تحديد التهم الموجهة الى الشيخ الجمري، والسماح لليخ الجمري باختيار محام من اختياره، وضمان ان تكون المحاكمة علنية ومفتوحة للجميع، والسماح للمراقبين الدوليين بمتابعة المحاكمة. ان الفيدرالية سوف تتابع باهتمام كبير محاكمة الشيخ الجمري. ونأمل ان تكون منسجمة مع الالتزامات التي قدمتها السلطات البحرينية للمجموعة الدولية وبالخصوص للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التي ستعقد دورتها الخامسة والخمسين في الشهر المقبل». ووقع الرسالة السيد باتريك باودوين، رئيس المنظمة.

٢٢ فبراير

● تحولت محاكمة الشيخ الجمري التي عقدت جلساتها الاولى يوم امس الى محاكمة للنظام، حسب ما قالته المنظمات الحقوقية الدولية التي طالبت بارسال مراقبين الى المحاكمة. وشعرت هذه المنظمات بغضب شديد بسبب تجاهل طلبها وعدم اكتراث الحكومة بالرد على رسائلها ونداءاتها. وقال ممثلون عنها ان عقد محاكمة سياسية سرية في هذا العصر يعكس تخلفا لا تعيشه الا مناطق قليلة جدا في هذه الايام، تحتل الحكومة الخليفية في البحرين مركز الصدارة بينها. واضافوا ان رفض الحكومة عقد المحكمة بصورة علنية جعلها محل تساؤلات حقيقية من قبل هذه المنظمات، ولم تعد محاكمة الشيخ الجمري – في نظرها – الا تعبيرا بليغا عن حالة الظلم والجور الذي تفرضه العائلة الخليفية على شعب البحرين. واشاروا الى ما قاله «مصدر بحريني مسؤول» لهيئة الاذاعة البريطانية يوم امس من ان «المحاكمة شأن داخلي في البحرين ولا علاقة لجهات خارجية بها» بانه تكريس للظلم والارهاب الرسمي واعتراف بقصور محكمة امن الدولة عن المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وقالوا ان رفض الحكومة السماح بمراقبين – كما هو معمول به في دول العالم الاخرى – يؤكد خشيتها من انكشاف حالة الظلم التي تسود هذه المحاكم. ازداد استياؤها بعد ان اتضح ان القاضي الرئيسي هو احد افراد العائلة الحاكمة يساعده قاضيان مصريان، وكأن البحرين لم تستطع حتى الآن انتاج قضاة اكفاء.

● وكان الشيخ الجمري قد أنكر في الجلسة الاولى للمحاكمة يوم امس كل التهم التي أصدرتها العائلة الحاكمة اليه واكد – بقوة وشجاعة وثبات حظي باعجاب العالم – انه يطالب بانتخاب المجلس الوطني طبقا لمواد الدستور وان تلك التهم سببها رفضه الرضوخ لمطالب جهاز التعذيب بالتخلي عن تلك المطالبة. وخلال الخمس والاربعين دقيقة التي استغرقتها الجلسة كان الشيخ الجمري نجما براقا في سمائها السوداء بمركز التعذيب في جو، وبالتحديد في زاوية من زواياه افتتحت خصيصا لمحاكمة الرمز الوطني المعروف. واعادت محاكمته في ذلك السجن الرهيب الى الاذهان محاكمة قادة الهيئة الوطنية الخمسة الذين حوكموا بعيدا عن الانظار في مركز الشرطة بالبديع في ديسمبر ١٩٥٦، وهم عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان وعبد علي العليوات وابراهيم فخرو وابراهيم موسى. ويبدو ان آل خليفة لا يميزون بين مراكز التعذيب الرسمية والمحاكم الاستثنائية، ففي كلا المكانين يستحل آل خليفة دماء ابناء البحرين ويعاملونهم وفق اهوائهم الخاصة بعيدا عن منطق القانون المتحضر. وبعد الجلسة السرية الاولى أجلت المحاكمة الى اجل غير مسمى، ورفض القاضي، عبد الرحمن بن جابر آل خليفة، تحديد موعد الجلسة الثانية. وطالبت عائلة الشيخ الجمري بتشكيل فريق للدفاع عن الشيخ.

● وقد استقبل العالم وشعب البحرين خبر المحاكمة باستياء كبير. فبالاضافة للطلب الذي تقدم به اكثر من اثني عشر منظمة حقوقية دولية لحضور المحاكمة، أصدرت جهات سياسية أخرى بيانات تدين آل خليفة بسبب اصرارهم على اهانة الرمز الوطني والقاضي والشاعر والمؤلف وعضو المجلس الوطني ومحاكمته على ايدي القتلة والسفاحين. فقد أصدر الكاتب البحريني المعروف، عبد الرحمن النعيمي بيانا بعنوان: «رسالة مبعد منذ ١٩٦٨: محاكمة الجمري محاكمة لكل المطالبين بالديمقراطية في البحرين»، وأصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بيانا بعنوان: «المحاكمة باطلة ويجب اطلاق سراحه او محاكمته امام محكمة مدنية». وأصدرت الحركة الجعفرية في باكستان بيانا حول المحاكمة قالت فيه: «ننصح الحكومة بالابتعاد عن تأزيم الوضع وتوتير القضية والتعاطي معها بايجابية وواقعية، وأول خطوة نأملها في هذا المجال هو الافراج الفوري عن سماحة الشيخ الجمري ورفاقه». واصدر تجمع علماء الحجاز بيانا جاء فيه: «نهيب بمراجع الاسلام العظام والعلماء الاعلام والتنظيمات والشخصيات الاسلامية الوقوف بحزم في وجه هذه التصرفات المشينة للنظام الخليفي في البحرين، وان يعربوا عن تأييدهم للحقوق المشروعة للشعب البحريني المظلوم. كما نطالب المنظمات والهيئات الحقوقية والانسانية ... ان تعبر عن استيائها واستنكارها لهذه الانتهاكات بحق سماحة الشيخ الجمري واخوته المعتقلين وأبناء الشعب البحريني». ونقلت هيئة الاذاعة البريطانية خبر المحاكمة في عدد من نشراتها الاخبارية في اليومين الماضيين، واجرت لقاء مع اللورد ايفبوري اكد فيه بطلان المحاكمة جملة وتفصيلا. وبثت وكالات الانباء الدولية مثل رويترز والفرنسية والاسوشيتد برس انباء المحاكمة بشكل أغضب آل خليفة كثيرا. ونشرت جريدة «القدس العربي» اللندنية هذا اليوم خبر المحاكمة على الصفحة الاولى، بالاضافة الى تقريرين مهمين حول المحاكمة في الصفحة الرابعة.

● اما داخل البلاد فقد استقبل شعب البحرين خبر المحاكمة بسخط شديد. فقد امتلأت الحيطان في اغلب مناطق البلاد في الايام القليلة الماضية بشعارات تعبر عن الرفض المطلق للظلم الخليفي المرتكب بحق الشيخ الجمري، وتؤكد مواصلة الطريق باتجاه المجلس الوطني والاصلاحات السياسية الاخرى مهما كان الارهاب الخليفي. وخرجت مساء الخميس الماضي مسيرة سلمية حماسية بمنطقة الديه تطالب بالافراج الفوري عن الشيخ الجمري بدون قيد او

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٩

شرط. ومنذ يوم الجمعة الماضية انتشرت الحرائق في اطارات السيارات في مناطق كثيرة من بينها الدراز وبني جمرة والديه والسنابس وابوقوة وكرباباد والمنامة والسهلة والبلاد القديم وكرزكان وسترة والدير وغيرها. كما سمعت اصوات انفجارات اسطوانات الغاز في السهلة ومناطق اخرى. ويتوقع تصاعد الحركة الشعبية في الايام القليلة القادمة. وفي الخارج يتوقع تصاعد الضغط الدولي على آل خليفة للافراج غير المشروط عن الشيخ الجمري والسماح بانتخاب المجلس الوطني

٢٣ فبراير

● حالة الغضب الشعبي اصبحت تخيم على الوضع العام في البلاد في اثر الاعتداء على حرية الشيخ الجمري وتقديمه ظلما امام محكمة امن الدولة الجائرة. فقد استمرت يوم امس كتابة الشعارات في مناطق كثيرة وشوهدت بعض الحرائق في بعض الشوارع. وخرجت مجموعة من المواطنين في منطقة الديه الى الشارع العام في احتجاج صاخب ضد القمع الخليفي. ولوحظ تواجد كثيف لعناصر المخابرات والشغب في المنامة. وكان هناك ناقلة جنود مقابل الكنيسة واخرى مقابل مسجد الخواجة. وشوهد الجلاد يوسف العربي ومعه عدد من المعذبين متمركزين في استعراض رخيص للقوة امام شارع الشيخ عبد الله. كما نقلت مشاهدات كثيرة لقوات الشغب وناقلات الجنود في اغلب مناطق البلاد لمنع اي تعبير عن الرأي من قبل المواطنين. ويستعد المواطنون للقيام باعمال احتجاجية واسعة في الايام المقبلة خصوصا اذا رفضت السلطة اطلاق سراح الشيخ الجمري بدون قيد أو شرط خصوصا بعد ان اكدت المنظمات الدولية رفض المحاكمة وطالبت باطلاق سراح الشيخ. ومع صمود الموقف الوطني على المطالب العادلة يتوقع ارتفاع درجة حرارة الوضع السياسي بشكل كبير.

● وامعانا في ارهاب المواطنين قامت عناصر جهاز الامن بحرق سيارة الاستاذ محمد رضي الامان بمنطقة المعامير مساء امس الاول في ساعة متأخرة من الليل. واعتدى هؤلاء المرتزقة على قارب خاص لاحدى عائلات المنطقة واحرقوه كذلك. ويتوقع ان يقوم المرتزقة بالمزيد من الاعمال الوحشية والاعتداءات على مصالح المواطنين خصوصا بعد فشل الحكومة في الحصول على دعم احد لتبرير محاكمة دعاة الحرية.

● وقد نشرت صحيفة «ميدل ايست ميرور» التي تصدر يوميا في لندن في عددها هذا اليوم مقالا بعنوان «قائد بحريني معارض يقدم الى المحاكمة» جاء فيه وصف لاجواء المحاكمة والتوقعات المتعلقة بها. ونقلت الصحيفة بشيء من التفصيل صورة عن الاوضاع العامة التي تسود البلاد وقالت ان احكام المحكمة تتأثر بما تتعرض له من ضغوط في الداخل والخارج.

● ويسود الاوساط السياسية والحقوقية استياء عام بسبب السرية المفرطة التي تحيط بمحاكمة الشيخ الجمري. فحتى يوم الاربعاء الماضي (١٧ فبراير) لم تكن وزارة الخارجية البريطانية على اطلاع بخبر المحاكمة او التهم الموجهة الى الشيخ الجمري. وجاء في رسالة بعثتها وزارة الخارجيةالى اللورد ايفبوري في ذلك اليوم ما يلي: «ان البحرينيين لم يعلنوا رسميا اي شيء بخصوص الشيخ الجمري. وما زلنا غير مطلعين على التهم او ما اذا كان ستكون هناك محاكمة. ومع ذلك، فان سفارتنا (في المنامة) اطلعت على تقرير وكالة الانباء الفرنسية وعلى رسالة جمعية الدفاع عن القضاة والمحامين التي ذكرت ان الشيخ الجمري سوف يحاكم بصورة سرية. واعتمادا على هذه التقارير وعلى رسالتك الاخيرة فقد كتب سفيرنا الى وزارة الداخلية مطالبا بتأكيد تلك الانباء. واذا حصلناعلى تأكيد بان المحاكمة سوف تعقد فسوف نسأل ما اذا كان سيسمح لمراقبين بحضور المحاكمة».

● ومن جهة اخرى استمرت سياسات القمع الخليفية تجاه ابناء البحرين. فقد اعتقل الشيخ علي الصددي في الساعات الاولى من صباح يوم السبت الماضي بسبب تطرقه الى قضية محاكمة الشيخ الجمري في خطبة الجمعة ومطالبته الحكومة بالتراجع عن قرار المحاكمة واطلاق سراح الشيخ. وما يزال مصيره مجهولا ويخشى من تعرضه للتعذيب. واعتقل من منطقة توبلي في ١٧ فبراير عدد من الاطفال عرف من بينهم: السيد حسن السيد شبر السيد شرف، ١٥، السيد عيسى السيد علي السيد اسماعيل، ١٥، ابراهيم عبد الله احمد عباس، ١٦، السيد جعفر السيد محمد السيد هاشم، ١٧. وفي ١٨ فبراير اعتقل من منطقة ابوصيبع السيد كامل السيد كاظم السيد ابراهيم، ١٥. وجاء اعتقاله بينما كان و اقفا عند باب منزله. وعلم ان عددا من مواطني منطقة جدعلي اعتقلوا في اليومين الماضيين. وفي ١٦ فبراير اعتقل كل من: علي عبد الحسين، ٢٠، من منطقة جدعلي، حبيب حمزة، ٢٠، من منطقة اسكان عالي، علي الماحوزي، ٢٠، من منطقة مدينة عيسى، السيد علي السماك، ١٩ من مدينة عيسى. واعتقل عدة اشخاص من منطقة السهلة لم تتوفر اسماؤهم بعد.

● وعلى صعيد آخر انتقل الى رحمة الله المواطن يوسف احمد سلمان الشيخ، ٤٨، اثر تعرضه مع عائلته لحادث مروري مروع بمنفاه في دولة الامارات العربية المتحدة. وكان هذا المواطن – كغيره من مئات البحرينيين – قد منع من العودة الى البلاد مرارا تنفيذا لقوانين ايان هندرسون. وقضى في الغربة عشرين عاما وتوفي مع طفلته التي كان عمرها ثلاث سنوات. وما تزال زوجته وطفله الآخر في قسم العناية المركزة بالامارات. وتنقل هذا المواطن بين ايران وسوريا قبل ان يستقر في الامارات. وتجدر الاشارة الى ان السيد مجيد السيد حمزة العلوي، ٢٦ عاما، منع من دخول البلاد لدى عودته اليها الاسبوع الماضي. وتم توقيفه في المطار لمدة خمسة ايام قبل ابعاده مرة اخرى. وتعرض خلال التوقيف الى تحقيق مكثف وتعذيب نفسي وجسدي.

٢٤ فبراير

● استمرت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالافراج عن القاضي الشيخ الجمري واخوته وبقية المعتقلين. وشوهدت مساء امس حرائق صغيرة في اطارات السيارات على شارع البديع، بين منطقتي كرانة وابوصيبع، وكذلك بالقرب من منطقة كرانة ومنطقة الديه. وكانت مسيرة شعبية قد خرجت بمنطقة الديه تطالب بالافراج الفوري عن الشيخ الجمري. وانتشرت الشعارات الوطنية بكثافة في اغلب مناطق البلاد. ويتوقع المراقبون تصاعد الاحتجاجات السلمية في الايام القليلة المقبلة للمطالبة باطلاق الشيخ والمجلس الوطني. كما انتشرت حركة المنشورات بصورة ملفتة نظر، وهي تعكس عمق الشعور الشعبي بضرورة حدوث اصلاحات سياسية في البلاد، والاصرار على رفض الوضع القائم حاليا.

● وبعد ان تحولت محاكمة الشيخ الجمري الى قضية دولية أصبحت هناك مشاورات عبر عواصم غربية وعربية عديدة لتشكيل لجنة دولية للدفاع عن الشيخ الجمري، ويتوقع الاعلان عن تشكيلها قريبا.

● ومن جهة اخرى بعث النائب البرلماني العمالي، جيريمي كوربين، رسالةالى وزارة الخارجية البريطانية بشأن محاكمة الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي: «كما تعلمون فان الشيخ الجمري هو قاض وشاعر مفوه وعضو البرلمان الذي حله الامير في ١٩٧٥، وكانت انشطته كناشط بارز من اجل الديمقراطية ومعارض شديد لقوانين امن الدولة في البحرين هي التي ادت الى اعتقاله بدون تهمة او محاكمة لمدة ثلاث سنوات. ومن المحتمل ان تكون محاكمة الشيخ الجمري بصورة سرية كما هو الحال مع كل المحاكمات التي تعقد امام محكمة الدولة، الامر الذي يعد انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان والدستور البحريني، وقد يمنع اقرباؤه والمراقبون المستقلون من حضور المحاكمة. وكما تعلمون فان محاكمات امن الدولة تعرضت لانتقادات عالمية بسبب عدم استيفائها لشروط المحاكمة العادلة. فهي لا تسمح بحضور الشهود لتقديم شهاداتهم او التعرض لاسئلة المحامين، كما لا يسمح باستئناف احكامها. انني احثكم على وجه السرعة للضغط على وزير الداخلية البحرينية لضمان: ١ – توضيح التهم الموجهة للشيخ الجمري بشكل مفصل، ٢ – ان تكون المحاكمة علنية ومفتوحة لعائلة الشيخ الجمري وبقية المواطنين، ٣ – السماح لمراقبين دوليين بحضورها، ٤ – تحديد تاريخ انعقاد المحكمة ومكانها، ٥ – السماح للشيخ الجمري باختيار محاميه». وتجدر الاشارة الى انه لم تستلم اية جهة طلبت حضور المحاكمة او ارسال مراقبين اليها جوابا من الحكومة.

● كما استمرت الاعتقالات التعسفية في الايام القليلة الماضية. وعرف من بين المعتقلين الشاب فاضل حميد احمد اسماعيل، ٢٥ من منطقة البلاد القديم. وبعد اربعة ايام من التعذيب افرج عنه. واعتقل من منطقة عراد في ١٦ فبراير كل من: ابراهيم جعفر، ٢٤ (اعتقل ثلاث مرات سابقا)، محسن عبد الله عيسى، ٢٣ (اعتقل اربع مرات سابقا)، عماد محمد عيسى، ٢٠ (اعتقل ثلاث مرات سابقا). ومن منطقة مدينة عيسى اعتقل كل من: علي عبد الحسين، ٢٠ (اعتقل سابقا لمدة سنة واحدة)، علي جعفر الماحوزي، ٢٠ (اعتقل مرتين من قبل)، صادق عبد الله، ٢٤ (اعتقل عدة مرات سابقا)، السيد علي السماك، ٢٠.

● وعلى صعيد آخر أصدرت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين بيانا نعت فيه المرحوم الاستاذ يوسف احمد الشيخ علي، رحمه الله، الذي توفي في اثر حادث اليم بدولة الامارات العربية. وجاء في البيان: انها عقلية الحكم القبلي المتخلف في بلادنا الذي حول حياةالناس الى جحيم بين مغيب في سجون القمع وبين مبعد عن بلاده لا يستطيع العودة، وحول حياة الناس الى بؤس وشقاء بممارساته العنصرية وارهابه وبطشه. اننا في هذه المناسبة الاليمة نؤكد من جديد على اهدافنا الحقة في قيام حكم شعبي قائم على الحرية والعدالة المساواة واعادة دولة المؤسسات والقانون». ووقع البيان، الشيخ محمد علي المحفوظ الامين العام للجبهة.

كفاكم هذا العناد، ولتصغوا الى منطق العقل

الم يحن الأوان لان يكف النظام عن الناس، لماذا كل هذه الأعمال الصبيانية التي تزيد من حنق الشعب على النظام؟ أما في النظام رجل رشيد لإخراج البلاد واهلها من مغبة عواقب خطيرة؟ لماذا هذا الإصرار كله على العناد؟ ان المطالب واضحة ولا حاجة لكثير من التذكير بها. فهناك إجماع شعبي على المطالب، والمطالب في حد ذاتهاعقلانية وليس فيها ما يهدد النظام والعائلة. أما يكفي كل هذه الويلات التي أصابت الشعب ولم يدخل على الحكومة سوى الإدانة الدولية والنبذ الدولي من جراء تعاملها السيء مع الشعب؟. أما يكفى الشعب اكثر من ٤٠ قتيلا، وكفى الحكومة الكثير من الأعباء المالية التي تزداد يوما بعد يوم خاصة وان الحكومة تمر بعجز يزداد يوما عن آخر، بجلب الكثير من البدو وتوطينهم بالرغم من شحة الأعمال.

فطوال المدة التي الغى فيها النظام المجلس الوطني وقبلها لم يكن هناك مبادرة من الحكومة تقنع الناس بان هدف النظام المصلحةالعامة ومصلحة الشعب وخدمة البلد، وإنما أصبحت الحكومة شركة محدودة لمنتسبي العائلةالحاكمة. فكل شيء يوجه لمصلحة العائلة سواء بفتح عمل تجاري أو عمل اجتماعي أو اي عمل آخر. واصبح الحكم في البحرين يؤصل ثقافة أن لا يكون هناك حقوق للإنسان، وان لا يكون للمواطن البحريني أي حق في الحياة أو العيش الكريم. والدليل على ذلك عدم استماع النظام إلى أي صوت ينادي بالإصلاح أو التغيير. وسعى النظام لمواجهة تلك بزيادة عدد القوات الخاصة والحرس الخاص وقوات الشغب والقسم الخاص "المخابرات" الذي له الدور الأكبر في الهيمنة على كل نشاط في البلاد سواء كان خاصا أو عاما.

ويتصرف كل واحد من ازلام القسم الخاص وكانه احد رجالات الدولة الذين لابد وان يكون لهم الأمر والنهي. ماذا يريد النظام بمحاكمة الشيخ الجمري؟ هل يريد إثبات قدرته على فعل ذلك بالرغم من كل الأصوات المنادية لإطلاق سراحه بدون أي شرط أو قيد؟ ولماذا يمنع حضورمنظمات تكون شاهدة على التعسف والعنجهية التي تؤدي بالنتيجة إلى المصائب تلوالمصائب؟. الكل يعرف أن الشيخ الجمري لم يدع للعنف أو استخدامه قط ، وكل خطاباته شاهدة على ذلك، وان ما ذكر من إعداد الحكومة الملفات الضخمة لإدانة الشيخ الجمري عن كل العنف الذي شهدته البلاد على مدى الأربع سنوات الماضية، والذي اتضح للعالم ان النظام هو اساسه وذلك بهدف وصم الحركة المطلبية بالإرهاب والعمالة للأجنبي.ان هذا الاصرار من النظام لهو دليل على انه لا يريد الخير للبلد واهله وانمايراعي مصلحته ومصلحة العائلة الحاكمة.

ان كل ما يراد من النظام هو الاستماع للمنادين بالاصلاح لاخراج البلد من هذه الازمة، والكف عن العناد وسياسة تكسير الرؤس. وكفانا عنادا وكفانا القابا مزيفه، الخير من أي مكان خير ومن أي جهة فهو خير، فعليكم يا آل خليفة ترك العناد وتلبية المطالب واخراج البلد من هذه المغبة الحمقاءالتي لن تخلد للاجيال غير الضياع والخسران والضرر .

من يحاكم من؟

وقف القاضي وقد أثقلته القيود امام الجلاد في محكمة قرقوش الدولية، ووقف القتلة شاهرين سلاحهم بوجه القاضي الذي رفض الانصياع الى اوامرهم. وما ان هم الجلاد ببدء دوره في المسرحية الهزيلة حتى بادره القاضي بسؤال لخص الازمة: من الذي جاء بك الى هنا أيها القاتل؟ انك مطلوب للعدالة بقائمة طويلة من الجرائم: لماذا علقت العمل بالدستور وألغيت صوت الشعب؟ لماذا حكمت بلادي وشعبي بالحديد والنار خمسة وعشرين عاما؟ لماذا عذبت المواطنين في السجون في السبعينات والثمانينات؟ لماذ أبعدت آلاف المواطنين عن بلادهم وأحللت مكانهم المرتزقة والاجانب؟ لماذا استقدمت الضباط الاستعماري الرهيب الذي قتل أحرار أفريقيا؟ لماذا انتهكت الحرمات واستحليت الحرمات وعذبت عباد الله بدون حق؟ لماذا اعتديت مع جلاوزتك على مسجد مؤمن في صيف ١٩٩٤ وضربتم المصلين؟ لماذا أطلقت النار على هاني الوسطي وهاني خميس وقتلتهما بعد يوم واحد من عيد جلوس أميرك؟ لماذا قتلت الحاج ميرزا علي عبد الرضا، ذلك الشيخ الوقور وهو يهم بالخروج من المسجد؟ لماذا قتلت عبد القادر الفتلاوي ونضال النشابة ومحمد رضا الحجي ومحمد علي عبد الرزاق ومحمد يوسف عطية وعقيل الصفار وحسين العشيري وحميد قاسم وحسين الصافي وحسن طاهر وفاضل عباس مرهون وعلي طاهر؟ لماذا عذبت سعيد الاسكافي حتى الموت؟ لماذا مزقت جسد السيد علي أمين محمد حتى توفاه الله؟ لماذا فجعت السنابس في عبد الزهراء ابراهيم عبد الله؟ لماذا قتلت السيدة المصونة زهرة ابراهيم كاظم؟ لماذا أعدمت عيسى قمبر ظلما وعدوانا؟ لماذا فجرت منزل سلمان التيتون وقتلته مع زوجته فضيلة المتغوي وطفله علي؟ لماذا قتلت الشيخ الكفيف علي النتشاس؟ لماذا قطعت أعضاء نوح خليل آل نوح حتى صعدت روحه الى ربها؟ لماذا قتلت الطفل محمود عبد اللطيف وعبد الامير رستم وحسن الحساوي؟

يقف الجلاد حائرا. فقد كان يعتقد انه هو القاضي، لكن بلاغة القاضي الحقيقي أفحمته وجعلته يتراجع قليلا الى الوراء وقد صدمته المفاجأة. لقد انتهى عهد القتلة والسفاحين، ولم يعد بامكان الارهابيين ان يحكموا البشر بالنار والحديد. انهم يحاولون ايهام العالم ان بامكانهم طمس الحقائق وتغيير الواقع، ولكن اصرار ابناء اوال على النضال ونيل الحقوق فتح ثغرات كبيرة في ملفهم الاجرامي. تدخل الجلاوزة الواقفون بأسلحتهم لاسكات الصوت المرتفع من قفص الاتهام، لكن الصوت المجلجل كان اقوى من ضوضاء سلاحهم. فالقاضي يقف مثقلا بالحديد ولكن لسانه ما يزال يصدع بالحق ويهتف بحياة الشعب. يتدخل الجلاد الذي نصب نفسه في مكان لا يليق به، واعتقد ان بامكانه الاستمرار في التشويش على الواقع والقضاء على صوت الحق. لكنه سرعان ما ادرك ان ابناء القاضي وتلامذته ومريديه في كل مكان قد كشفوا الامر لكل العالم، فما الذي يفعل الجلاد؟ صحيح ان لديه الحكم والصولجان، ولكن ما قيمة ذلك ما دام صوت الشعب يعلو فوق صوته؟ وما دامت عصا موسى أقوى من سحره؟ سعى لاسترضاء القاضي لكن الاخير أبى الا ان تكون المحاكمة الصورية محاكمة حقيقية للمجرمين الحقيقيين، فراح يتلو الاتهامات بدون توقف:

أيها الجالس في مكان لا يليق بك: لماذا اعتديت على بيوت الله؟ لماذا امرت عبيدك بمصادرة مكبرات الصوت من المساجد والمآتم بينما سمحت للاصوات النشاز بان تعلو فوق صوت القرآن؟ لماذا اعتديت على منازل الآمنين ودمرت محتوياتها وسرقت ما فيها؟ لماذا دمرت مئات السيارات في السنابس والنويدرات والدراز والشاخورة وكرباباد؟ لماذا احرقت منازل الاحرار في باربار والمنامة ودمرت محلات التجار على مدى السنوات الاربع الماضية؟ لماذا نكلت بأعضاء لجنة العريضة الشعبية؟ لماذا عذبت احمد الشملان حتى أفقدته القدرة على النطق؟ لماذا اعتقلت الشيخ الوقور عبد الله فخرو وهو يعاني من الامراض؟ لماذا اعتديت على حقوق المحامين وجمعيتهم وصادرت حقهم في الانتخاب؟ لماذا صادرت حقوق المواطنين في التعبير وانفقت اموال الشعب على جهاز اعلامي فاسد ومفسد؟ لماذا صادرت الحرية الدينية للمواطنين وأمرت بتأميم الدين وشعائره في اطار مجلس تديره عائلتك؟ لماذا هيمنت على الاقتصاد وضايقت المواطنين في ارزاقهم واستحوذت شركاتك على المشاريع والعقود التجارية والوكالات والفنادق؟ لماذا عسكرت المؤسسات العلمية وفرضت عليها ضباطا امنيين وعسكريين؟ لماذا يعامل ابناء البحرين في تلك المؤسسات كمجرمين، يفتشون صباحا ومساء ويتجسس عليهم عبيدك كل يوم؟ لماذا تمنع المواطنين من العودة الى بلادهم وتستورد مكانهم السوريين والاردنيين والبلوش؟ لماذا تسرق اموال الناس كضرائب على رؤوس المعتقلين؟ لماذا تمنع المنظمات الحقوقية الدولية من زيارة مراكز التعذيب؟ لماذا تمنع حرية الكلمة وتعتقل من يكتب كتابا لا يعجبك محتواه؟ لماذا تنكل بالشعراء والادباء والاساتذة الجامعيين؟ لماذا تفرض سياسة التمييز لتمزيق وحدة ابناء البحرين؟ لماذا أنت جالس على كرسي القضاء بينما لا يناسبك مكان غير السجن؟

قال القاضي كلمته، فخر الجلاد مغمى عليه، فاتهم القاضي مجددا بتهديد امن الجلادين والتآمر عليهم والتخابر مع دول اجنبية ضدهم، وتضاعفت التهم الموجهة اليه. فلتحيا العدالة عندما يكون الجلاد هو القاضي.

سجين بلادي

سجين بلادي قهرت القيود ... وتحت السياط فأنت الصمود
تزول الجبال وأنت الثبات ... وتبقى عزيزا لعدل يسود
فما بين قيد وقمع الحديد ... شمخت بأنف أبيت القعود
عليك المقامع حطت تجول ... ويعلوك صوت كقصف الرعود
غسلت الدماء بدمع ثخين ... وتشكو رقيبا بدمع السجود
إلهي إلهي ومن لي سواك ... أنخت بركبك تلك العهود
سلام عليك حفيد العظام ... قذفت العبوس بوجه اللئام
وحبي اليك إليك السلام ... قهرت العتوب بقهر الظلام

حبيبي هل للجروح التئام ... وهل للعظام شفاء يجود
ومن ذا يهون تلك الحروق ... ومن ذا يشافي قروح الزنود
وهل يا سجين جفتك الدماء ... وهل جف دمع بتلك الخدود
أم الجسم صار محط السقام ... فمن ذا عن الصون يغدو يذود
بك القيد حق عليه الفناء ... بك السجن صار عرين الاسود
أبي والنصر حتما تعود ... وان مت ذاك العلا والخلود
إليك السلام، إليك السلام ... فأنت الغضون لدوح الحمام
إليك السلام إليك السلام ... فأنت الحروف لنظم الكلام

الشيخ الجمري يحاكم جلاديه، والعالم يستنكر - التتمة من ص ١

الاولى بصورة سرية في احدى زوايا احد مراكز التعذيب المشهورة. واعلنت هذه المنظمات موقفها واضحا بدون لبس او غموض: «انها محاكمة ظالمة بكل ما للكلمة من معنى». والاخطر من ذلك انها اصبحت محاكمة للنظام المتهم بارتكاب جرائم كثيرة من بينها: تعطيل دستور البلاد وادخال البلاد في دوامة من التوتر استمرت اكثر من ربع قرن بدون اي مبرر، وقتل الابرياء تحت التعذيب او الاعدام او القتل خارج اطار القانون في الشوارع، والاستعانة بمرتزقة اجانب لتعذيب ابناء البحرين وقتلهم، وممارسة التمييز بين ابناء البحرين على اسس عرقية ودينية ومذهبية وسياسية وايديولوجية، وسوء استغلال امكانات الدولة للانتقام من كل من يطرح مطالب مشروعة، والتآمر مع قوات اجنبية لإرهاب ابناء البحرين، وسرقة اموال الشعب وانفاقها على وسائل القمع والتعذيب وشراء الضمائر والذمم والمواقف، والتخطيط للقضاء على شعب البحرين وهويته من خلال استقدام اعداد هائلة من المرتزقة، وممارسة الاستبداد بشكل مطلق بحق ابناء البحرين، وتجاهل المواد الدستورية التي التزم النظام بها قبل اكثر من ربع قرن، .... الخ.

امام هذه التهم الموجهة لممثلي النظام في محكمة امن الدولة لم تمتلك الحكومة قوة الرد او التفنيد. كما ان رفض الحكومة السماح لمراقبين دوليين بحضور المحاكمة اكد للعالم ان الحكومة تخشى من انكشاف التلاعب بالقضاء وحريات المواطنين واستغلال امكانات الدولة لقمع اي صوت حر. ورأى احرار العالم ان شموخ الشيخ الجمري وانكاره جميع التهم المزيفة التي وجهها جهاز التعذيب الخليفي اليه يعكس شموخ الشعب واصراره على نيل حقوقه كاملة، وانه يرفض المساومة عليها مهما كان الثمن. لقد اسقط في ايدي المعذبين وهم يستمعون للشيخ الجمري يدافع عن نفسه بمنطق الواثق: انني اطالب بالمجلس الوطني، وليس لي علاقة بالعنف او التحريض او التآمر. ولم يستغرب المراقبون ان يرفض النظام حضور مراقبين دوليين لمحاكمة يصبح المتهم فيها هو القاضي الذي يحاكم المستبدين والمعذبين. وسوف تؤكد الجلسات المقبلة انشاء الله ان الحق يعلو ولا يعلى عليه، وان بامكان الطغمة المستبدة ان تغل الشيخ الجمري بالقيود ولكنها لن تستطيع ان تغل لسانه او تنال من بيانه. انهم يمكرون ضد دعاة الحق والحرية ولكن الله ينصر عباده الصالحين ويمحق كيد الشيطان فان كيد الشيطان كان ضعيفا.